مجلة الداخلية

العدد 2 – جويلية 2018

تنمية ولايات الجنوب الكبير:
مكاسب استراتيجية
و وتيرة تنموية تصاعدية

عصرنة المرفق العام:
مكاسب هامة
و مشاريع متواصلة

الانطلاق الرسمي
لإنتاج رخصة السياقة
البيومترية الالكترونية

من أجل موسم
اصطياف 2018 ناجح

مجلة الداخلية

تعاون دولي	من صفحة 63-56
التحضير لموسم الاصطياف 2018	من صفحة 83-64
المتابعة الميدانية لبرنامج التنمية المحلية	من صفحة 93-84
مراجعة النصوص القانونية	من صفحة 96-94
حصاد النشاطات القطاعية	من صفحة 116-97

مسؤول النشر:
الأمين العام لوزارة الداخلية
و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
السيد صلاح الدين دحمون

رئيسة التحرير:
السيدة إيمان حاج جيلاني
– مكلفة بالدراسات و التلخيص

فريق التحرير:
خلية الاتصال– ديوان وزير الداخلية
و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

الهاتف / العنوان
قصر الحكومة،
شارع الدكتور سعدان، الجزائر
021.73.23.40

الإنجاز الفني
المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار
فرع إتصال وإشارات

الطبع
وحدة الطباعة الرويبة

تنمية ولايات الجنوب الكبير:
انجــــازات استراتيجيـــــة و وتيرة تنموية تصاعديــة

بتكليف من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قام وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي بثلاثة زيارات ميدانية الى كـــل من ولايات أدرار و تمنراست و الولاية المنتدبة لجانت قصد تدشين مشاريع طاقوية هامة.

تدشين مجمع حاسي بارودة بولاية أدرار

حل السيد الوزير يوم الثلاثاء 27 مارس 2018 بولاية أدرار بمناسبة التدشين الرسمي لمجمع حاسي بارودة بتيميمون مرفوقا بوزير الطاقة السيد مصطفي قيتوني ووزير الأشغال العمومية والنقل السيد عبد الغني زعلان.

و خلال الخطاب الذي القاه بالمناسبة ، اكد السيد نور الدين بدوي بان هذا المشروع الاستراتيجي ، تجسد بفضل حرص فخامة السيد رئيس الجمهورية على تنمية مناطق الجنوب الكبير و سياسهم لا محال في تعزيز وجود الجزائر على صعيد التجارة الخارجية بفضل الجزء الهام الموجه للتصدير، وكذا في خلق مناصب شغل هامة على مستوى المنطقة. في هذا السياق ذكر السيد الوزير تجند الدولة و على راسها السيد رئيس الجمهورية على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي لصالح هذه المنطقة، وجعلها محور كل الأولويات.

كما اثنى السيد الوزير على مشاركة المؤسسات الوطنية الاقتصادية على غرار مجمع سوناطراك و دعمها السلطات العمومية في تحقيق مشاريع النفع العام، التي تعود بالفائدة على المجتمع، و ذلك في اطار تجسيد المبدأ العصري للمانجمنت المرتبط بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

للإشارة فان هذا المشروع يتمثل في مركز لمعالجة الغاز و قاعدة صناعية و شبكة تجميع و أنبوب تصدير (8.3 كلم)، بطاقة انتاج تصل إلى 5 ملايين متر مكعب يوميا و 446 برميل يوميا من المكثفات.

تدشين أنبوب الغاز على طول 530كم بولاية تمنراست

أما يوم الثلاثاء 24 أفريل 2018 فلقد حل السيد الوزير بولاية تمنراست رفقة وزير الطاقة السيد مصطفى قيتوني لتدشين جملة من المشاريع الطاقوية الكبرى على غرار أنبوب الغاز الذي يمتد على طول 530 كم بسعة انتاج 700 مليون متر مكعب سنويا.

شكلت هذه المناسبة سانحة أشاد من خلالها السيد الوزير بالنظرة المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي يولي العناية الكاملة للمناطق الجنوبية للبلاد، مشددا في هذا السياق على عزم الدولة من أجل تنفيذ تعليمات فخامته

و توجيهاته الرامية إلى بعث و خلق حركية تنموية في كل المجالات، لاسيما من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطاقوية المتجددة و المؤهلات السياحية الهائلة التي تزخر بها هاته الاقاليم. كما دعا السيد الوزير سكان المنطقة و المتعاملين الاقتصاديين للانسياق في هذا المسار لمرافقة و تثمين المجهودات التي تبذلها الدولة.

تجدر الاشارة الى انه تم تكريم فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من طرف أعيان و منتخبي ولاية تمنراست ،نظير مجهوداته التنموية بالجنوب و بالخصوص في ولاية تمنراست.

في ختام زيارته، عقد السيد الوزير لقاءا مع فاعلين بالمجتمع المدني لولاية تمنراست، هؤلاء الذين أشادوا و رحبوا بهذه المشاريع التي ستحسن إطارهم المعيشي، هذا وقاموا بعرض انشغالاتهم على السيد الوزير ،والذي أكد بدوره على العمل من أجل التكفل بها .

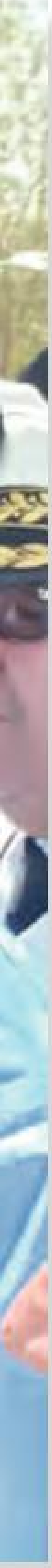

وضع حيز الخدمة انبوب نقل الغاز من اليزي إلى جانت على مسافة 370كلم

و لقد كانت الولاية المنتدبة لجانت بايليزي اخر محطة حل بها يوم السبت 12 ماي 2018 معالي الوزير في اطار سلسلة تدشينات المشاريع الطاقوية بمنطقة الجنوب و التي تمت بتكليف من فخامة رئيس الجمهورية أين أشرف على مراسيم وضع حيز الخدمة للمحطة النهائية لمشروع خط أنبوب نقل الغاز الذي يمتد على مسافة 370 كلم من إيليزي الى جانت .

إن هذا المشروع الطاقوي الهام و الذي تم انجازه من طرف شركات وطنية و تطلب استثمارا عموميا قدره .713 مليار دينار جزائري ، يندرج في إطار تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة حيث سيسمح بتموين سكان مدينة جانت والمناطق المجاورة لها بالغاز الطبيعي وكذلك سيخدم مشاريع الاستثمار بالمنطقة لا سيما في مجالات الفلاحة والسياحة و الصناعة.

وخلال كلمة ألقاها بمناسبة لقاءه مع فعاليات المجتمع المدني بالولاية المنتدبة اكد على تثمين كل الإنجازات التي شهدتها البلاد في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والتي شملت كل ربوع الوطن و اثني على قرار فخامة رئيس الجمهورية بإعادة إحياء صندوق الجنوب، الذي يهدف لمواصلة التنمية المحلية في المناطق الحدودية ،كما اشار من جهة اخرى الى مشروع الحكومة بخصوص ترقية الولايات المنتدبة في اطار التقسيم الاقليمي الجديد للبلاد .

كما نوّه السيد الوزير بالمناسبة بالدور الذي يؤديه سكان مدينة جانت الحدودية والذين يعتبرون حصنا متينا رفقة أفراد الجيش الوطني الشعبي في حماية وتأمين الحدود و جدّد حرصه على نقل انشغالاتهم الى الحكومة .

تدشين محطة تصفية ورفع ضغط الغاز بمنطقة «الغار» بولاية اليزي

بتكليف من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حل وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي، يوم 02 جويلية 2018 بعين أمناس ولاية إليزي برفقة وزير الطاقة السيد مصطفى قيتوني والمدير العام لسوناطراك السيد عبد المومن ولد قدور وذلك من أجل تدشين محطة تصفية ورفع ضغط الغاز بمنطقة «الغار» (120 كلم شمال مدينة إن أميناس).

هذا المشروع الطاقوي الهام والذي أنجز بمدخل منطقة " الغار" بالمديرية الجهوية لسوناطراك ناحية السطح، يسمح بتصفية الغاز وتعزيز قوة الضغط حيث تقدر قوة الضغط بهذه المحطة بـ 24.7 مليار متر مكعب يوميا مما يسمح بتصفية الغاز واسترجاع المكثفات نحو محطات التصفية المتواجد على مستوى المديرية الجهوية لسوناطراك، حسب الشروح المقدمة للوفد الوزاري. وتستغل هذه المنشأة الغازية التي تشغل نحو 400 عامل والتي تعد إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني حاليا 39 بئر غازي.

خلال كلمته بالمناسبة، نوه معالي الوزير بالاهتمام الذي يحظى به الجنوب الكبير وصرح بأن قائمة الانجازات لا تزال مستمرة باستمرار مسيرة التنمية ويجب المحافظة على مثل هذه المشاريع الاقتصادية الطموحة والمتوسطة المدى لرفع التحديات المنتظرة, مشيرا الى أن مثل هذه المشاريع بهذه المنطقة الحدودية أكبر دليل على أن المنطقة في قلب الاستراتيجية التنموية الوطنية بل هي القلب النابض لها.. ويجب على الجميع مرافقة هذه الحركية الاقتصادية الجديدة بكل تبصر ومسؤولية لرفع التحديات المستقبلية « وذلك بفضل الرؤية المتبصرة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي لطالما دعا لتنمية متوازنة وشاملة لكافة الأقاليم مركزا على الولايات الجنوبية وولايات الهضاب العليا.

وأشاد السيد نور الدين بدوي من جهة أخرى بالدور الذي لعبه أفراد الجيش الوطني الشعبي للتصدي للهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتيقنتورين والتصدي القوي للذين سعوا لزعزعة الاقتصاد الوطني وهذا دليل آخر على الجاهزية التامة

لأفراد الجيش الوطني الشعبي للمحافظة على أمن واستقرار البلاد وكذا الاقتصاد الوطني.

كما دعا الوزير بذات المناسبة الشباب ومختلف فعاليات المجتمع المدني إلى الدفاع بقوة عن مكتسبات الوطن والحفاظ على أمانة الشهداء والعمل على مواصلة مسيرة التنمية منوها بالأهمية البالغة التي يوليها رئيس الجمهورية لتنمية مناطق الجنوب وولايات الهضاب العليا على حد سواء.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
انطلاق إصدار رخصة السياقة البيومترية الالكترونية
خطوة جديدة نحو إدارة إلكترونية
01 أفريل 2018
DZ
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
DRIVING LICENSE
رخصة السياقة
BOUNEGOURA
AHCENE
www.interieur.gov.dz

رخصة السياقة البيومترية، خطوة جديدة نحو الإدارة الالكترونية

استكمالا للاستراتيجية القطاعية للعصرنة التي تندرج في إطار تنفيذ برنامج فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الهادف إلى عصرنة الادارة العمومية و تخفيف الاجراءات الادارية و تقريب الإدارة من المواطن، شهدت بداية شهر أفريل اطلاق انتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، و التي تعد وثيقة جديدة تضاف إلى الوثائق البيومترية التي يكتسبها المواطن الجزائري كبطاقة التعريف البيومترية الالكترونية و جواز السفر البيومتري.

تعد رخصة السياقة البيومترية الالكترونية وثيقة بمعايير دولية، تجمع بين العصرنة، التأمين العالي و التسهيلات التي تمضي فيها وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، يمر اصدارها بمسار انتاج معقد ابتداءا من الانتاج المادي للرخصة وصولا لاستلامها من طرف المواطن.

خص الانطلاق الرسمي لإنتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية بمراسيم رسمية، يوم 01 أفريل 2018 من مقر المركز الوطني لإنتاج السندات والوثائق المؤمنة بالحميز أشرف عليها وزير الداخلية و الجماعات الحلية و التهيئة العمرانية، السيد نور الدين بدوي، بحضور كل من وزير الأشغال العمومية و النقل ، السيد عبد الغني زعلان ووزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، السيدة هدى إيمان فرعون، السيد المدير العام للحماية المدنية ، السيد والي ولاية الجزائر وكذا جمع من السادة الولاة المنتدبين بولاية الجزائر وإطارات الدولة و ممثلي مختلف الشركاء الفاعلين في مسار انتاج الرخصة البيومترية الالكترونية.

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

« مستقبل بلدنا سيكون مليء بالإنجازات التي بادر فخامة رئيس الجمهورية بإرساء دعائمها »

جديدة

خلال كلمته الافتتاحية بمناسبة الانطلاق الرسمي لإنتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ان هذه الوثيقة التي تعتبر ثالث وثيقة بيومترية الكترونية تصدر بعد جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية فهي «لبنة اخرى في مجال عصرنة الادارة وتقريبها من المواطن في اطار برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة»، مبرزا انه تم تسخير «امكانيات ضخمة» لتحقيق المحاور الكبرى لبرنامج الرقمنة والرقي بالخدمات الادارية، كما اعتبر أن مستقبل بلدنا سيكون مليء بالإنجازات التي بادر فخامة رئيس الجمهورية بإرساء دعائمها ، دعائم الأمن والاستقرار وبناء الاقتصاد الوطني وتحقيق رفاهية المواطن .

كما ذكّر السيد وزير الداخلية بمختلف الخطوات التي عرفها قطاعه في اطار عصرنة الإدارة خلال السنوات الأخيرة بدءا من رقمنة جميع سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الديبلوماسية و الدوائر القنصلية به ، اضافة إلى إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية و جواز السفر البيومتري الالكتروني وصولا إلى إطلاق أول

رخصة سياقة بيومترية الكترونية و التي تهدف في مجملها إلى تمكين المواطن من خدمة عمومية ذات جودة ونوعية.

من جهة أخرى، أكد السيد الوزير بان هذه الرخصة تندرج في إطار تطبيق السياسة الوطنية للوقاية من حوادث المرور حيث ستساهم بفعالية في تقليلها عبر نظام السياقة بالتنقيط باعتماد مقاربة بيداغوجية وقائية تدفع لاحترام قواعد المرور». كما ذكر بان هذه الوثيقة تهدف الى ترشيد النفقات وزيادة تدخل فعالية السلطات العمومية عند معاينة المخالفات وسحب النقاط ودفع الغرامات الكترونيا، و قد أعلن السيد وزير الداخلية بالمناسبة أن عملية إطلاق الرخصة يتم مبدئيا عبر أربع بلديات نموذجية بالعاصمة هي الجزائر الوسطى ، بابا حسن، الدار البيضاء و القبة و هذا في اطار اطلاق الشباك الالكتروني بهذه البلديات على ان تعمم على كل بلديات الوطن قبل نهاية 2018 تماشيا مع تعميم الشباك الالكتروني الموحد للبلديات»، كما أعلن عن توقيع اتفاقية مع مصالح بريد الجزائر قصد ضمان تسليم الوثائق البيومترية إلى غاية مكان إقامة الشخص المعني بها .

ملخص لأهم ما جاء في كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بمناسبة

الاطلاق الرسمي لإنتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

« إنني جد سعيد وفخور اليوم ونحن بصدد وضع لبنة أخرى في صرح عصرنة الإدارة، وتقريبها من المواطن ، **هذا المشروع الطموح الذي جاء في برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية ، والذي أمر الحكومة في العديد من المناسبات بتسريع وتيرة إنجازه** لبلوغ حكامة إلكترونية المستفيد منها المواطن بالدرجة الأولى .

... إن خطة عمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ... تم التحضير لتنفيذها بطريقة متدرجة كانت في بداياتها الأولى مع عملية رقمنة ما هو موجود خاصة على مستوى البلديات .

... فكان الرهان مع الرقمنة الكلية لسجلات الحالة المدنية ، والآن هي تعمل بصورة إلكترونية ... هذه المحطات وأخرى التي تعد كشرط مسبق للانطلاق في إصدار الوثائق البيومترية ، كانت بدايتها مع جواز السفر البيومتري الإلكتروني ... لنقوم بعدها في الانطلاق في إصدار بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الإلكترونية .

... هذا **بالإضافة إلى خدمات إلكترونية تم تطويرها ولاقت استحسان كبير من طرف المواطنين داخل التراب الوطني أو خارجه .**

....إن مسيرة العصرنة هذه ستشهد اليوم **محطة محورية وفارقة بإصدار ثالث وثيقة بيومترية إلكترونية بطريقة عصرية ألا وهي رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية ، ... كان محركها الأساسي كفاءات شابة وطموحة خريجة معاهدنا وجامعاتنا ، فلهم منا كل التحية والتقدير والتشجيع** ... إن هذه الوثيقة المؤمنة تم تصميمها وفقا للمعايير الدولية ، من ناحية الأمان والشكل والخصائص التي تشملها ، ... كون رخصة السياقة الجديدة تتجاوز مبتغى العصرنة لتكون أساس الاستراتيجية التي وضعتها الدولة في مجال السلامة المرورية ... بعد مراجعة القانون المنظم لحركة المرور في الطرق وسلامتها سنة 2017 ، الذي وضع المعالم الكبرى للاستراتيجية الحكومية للسلامة المرورية التي ستتولى تنفيذها العملياتي المندوبية الوطنية للأمن في الطرق .

ملخص لأهم ما جاء في كلمة وزير الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بمناسبة

الاطلاق الرسمي لإنتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

... إن هذه المنظومة المتكاملة التي وضعتها الحكومة في مجال السلامة المرورية، ستشكل رخصة السياقة البيومترية الإلكترونية مفتاح تنفيذها عبر ما تحمله من تكنولوجيات حديثة ... كان الهدف منها :

- بلوغ مستوى جد متقدم من العصرنة عبر اللجوء إلى آخر التقنيات والتكنولوجيات المتاحة .
- المساهمة بفاعلية في التقليل من حوادث المرور وتحقيق السلامة المرورية عبر نظام الرخصة بالنقاط .
- ترشيد النفقات العمومية وزيادة فعالية تدخل السلطات العمومية .

... هذه **الوثيقة العصرية الجديدة هي جزء من مشروع متكامل لعصرنة الإدارة** أين ستكون متاحة كمرحلة أولى على مستوى أربع بلديات نموذجية بالجزائر العاصمة على أن تعمم على كافة بلديات العاصمة قبل نهاية شهر جوان 2018 ، وعلى باقي بلديات الوطن قبل نهاية سنة 2018 ... ستتبعها مراحل وأشواط أخرى يتم بعدها الانتقال إلى عهد جديد من الخدمات الإلكترونية و التي ستقدم انطلاقا من الهواتف الذكية ...

في الختام أؤكد لكم **أننا لن ندخر أي جهد للوصول إلى ما يطمح إليه المواطن في جميع مجالات الحياة ، ... ومستقبل بلدنا سيكون مليء بالإنجازات التي بادر فخامة رئيس الجمهورية بإرساء دعائمها** ، دعائم الأمن والاستقرار وبناء الاقتصاد الوطني وتحقيق رفاهية المواطن .

مراسيم التسليم الرمزي لأولى رخص السياقة البيومترية الالكترونية

شهد حفل الاطلاق الرسمي لإنتاج رخصة السياقة البيومترية الالكترونية مراسيم تسليم رمزي لأولى رخص السياقة البيومترية الالكترونية، لفائدة بعض الشباب من الطالبين الأوائل لهذه الوثيقة، وكذا سائقين نظير سياقتهم المثالية و عدم ارتكابهم لأي حوادث مرورية، و أيضا ممثلي المجتمع المدني من الجمعيات الناشطة في مجال الوقاية و الأمن عبر الطرقات.

رخصة السياقة الجديدة

رخصة عالية التأمين بمعايير دولية و مواصفات تقنية عصرية

خلال مراسيم الانطلاق الرسمي لانتاج رخصة السياقة ، قدم المدير العام للسندات و الوثائق المؤمنة، السيد حسان بوعلام، تقديما مفصلا لرخصة السياقة البيومترية الالكترونية، من خلال عرض الخصائص التقنية للوثيقة، و الاهداف من استصدارها و كذا المراحل المرتقبة لتعميمها.

خلال مداخلته التقديمية ذكر مدير السندات و الوثائق المؤمنة بأن انتاج هذه الوثيقة التي يتم انتاجها طبقا للمعايير الدولية، و بمستوى تأمين معقد، يمثل واحدا من أهم المشاريع العمومية في الجزائر، و الذي تجسدت من خلاله الشراكة عام خاص بين المطبعة الرسمية و مؤسسة HB، و الذي يعد استثمار ضخم بعتاد ووسائل عصرية مجهزة بأحدث التكنولوجيات تجسد جهود الدولة للمضي قدما لتقديم أحسن الخدمات للمواطن تنفيذا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية

• هي بحجم البطاقة البنكية (ID1 Format):

تشخيص مركزي للوثيقة (Gravure( ) Laser)

) مصنوعة من مادة Plycarbona(ما يضمن مدة صالحية أكثر من 10 سنوات

CLI تقنية

شريط ضوئي مؤمن (Hologramme)

شريحة مؤمنة بتقنية التشفير و بمفاتيح سرية الكترونية

• مؤمنة Ultraviolet (UV)

- محتوى رخصة السياقة البيومترية إلالكترونية

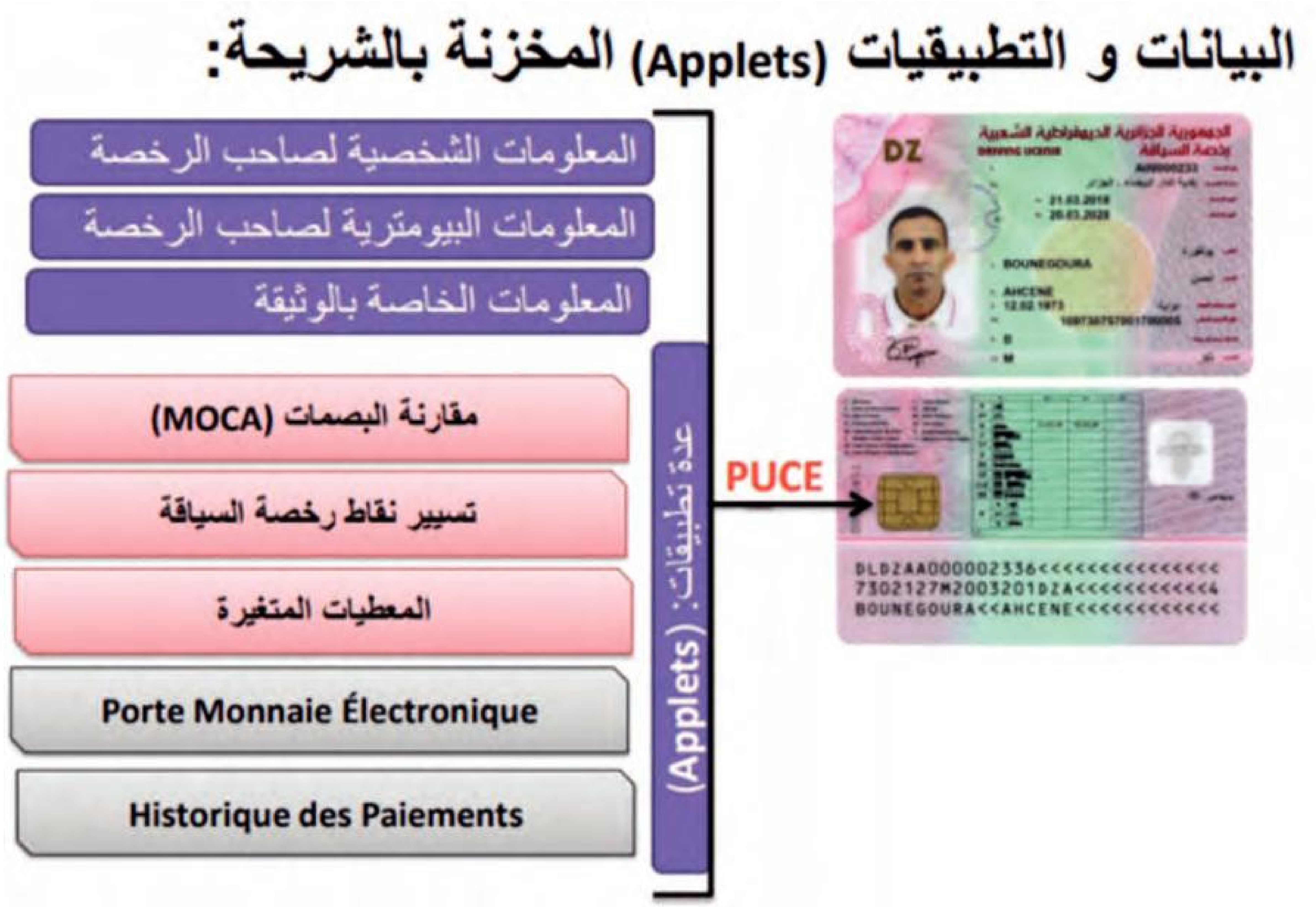

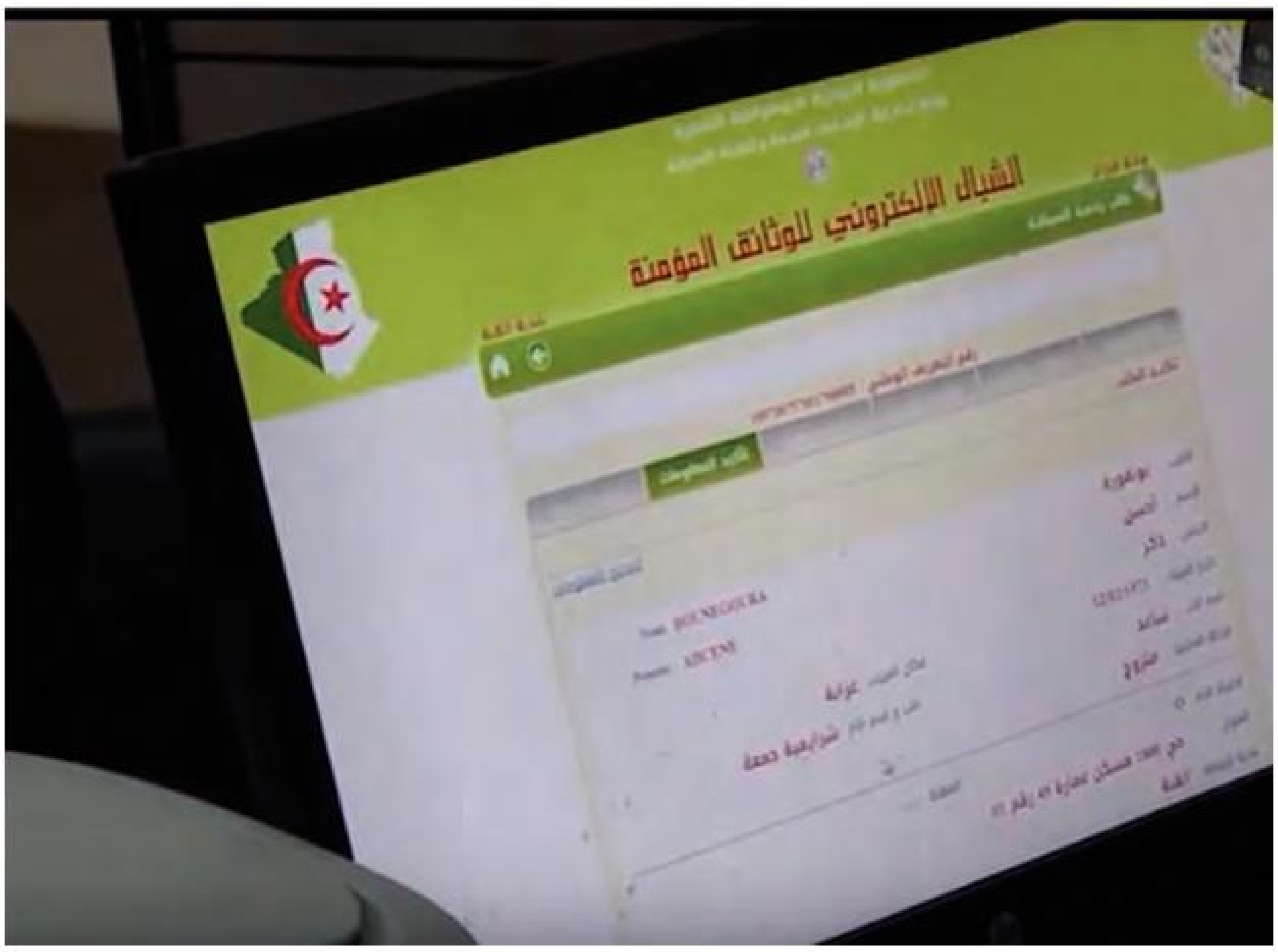

كما ذكر مدير السندات و الوثائق المؤمنة خلال عرضه بالأهداف الرئيسية وراء انتاج رخصة السياقة البيومترية باعتبارها ستسمح بتجسيد الاستراتيجية الوطنية للوقاية و الأمن في الطرق باستغلال رخصة سياقة إلكترونية مؤمنة ستسمح بالتسيير الآلي للمخالفات و النقاط، و كذا تجنب أي تزوير لهذه الوثيقة و تسهيل استغلالها من خلال إمكانية القراءة الآلية بما يتوافق مع متطلبات العصرنة.

و أعلن مدير الوثائق و السندات المؤمنة عن الانطلاق ابتداء من 01 أفريل 2018 ، في تسليم رخصة السياقة البيومترية الالكترونية، لفائدة السائقين الجدد و السائقين المتحصلين على أصناف جديدة و على مستوى أربع بلديات نموذجية مزودة بنظام الشباك الالكتروني الذي دخل حيز الخدمة خلال شهر جانفي 2018. و ذكر في هذا الصدد بأن هذا النظام سيعفي المواطن من تقديم أي ملف إداري عند تقديم طلب الرخصة الجديدة، حيث تمكن القراءة الآلية للوثيقة البيومترية بحوزة المواطن من تفادي التدوين اليدوي للمعطيات و تسليم استمارة الطلب بصفة آنية.

مراحل التعميم التدريجي:

المرحلة	الفئة	المواقع المعنية	الفترة
المرحلة الأولى	السائقين الجدد والسائقين المتحصلين على أصناف جديدة	4 بلديات بولاية الجزائر	ابتداءا من 01 أفريل 2018
المرحلة الثانية	السائقين الجدد و السائقين المتحصلين على أصناف جديدة	جميع بلديات ولاية الجزائر	ابتداءا من الثلاثي الثاني لسنة 2018
المرحلة الثالثة	السائقين الجدد و السائقين المتحصلين على أصناف جديدة و كذا تجديد رخص السياقة الكلاسيكية(.مع تعميم الشباك الإلكتروني)	جميع بلديات القطر الوطني	ابتداءا من الثلاثي سنة 2018
المرحلة الرابعة	انطلاق عملية استبدال رخصة السياقة الكلاسيكية برخصة السياقة البيومترية حسب تواريخ انتهاء الصالحية و كذا القدرة الإنتاجية	جميع بلديات القطر الوطني	الثلاثي الأخير من سنة 2018

مراحل تعميم رخصة السياقة : حسب القدرة الإنتاجية السنوية

السنة	عدد الرخص التي سيتم استخراجها	العدد الإجمالي
2018	حوالي ملايين رخصة سياقة 2018 بيومترية	حوالي ملايين
2019	3 ملايين رخصة سياقة بيومترية	حوالي 4 ملايين
2020	3 ملايين سياقة بيومترية	حوالي 7 ملايين
2021	3 ملايين رخصة سياقة بيومترية	حوالي 10ملايين
2022	الانتهاء من عملية استبدال جميع رخص السياقة الكلاسيكية برخص السياقة البيومترية	أكثر من 10ملايين

و من خلال العرض تم تقديم مختلف المراحل التي يمر بها انتاج الوثيقة، حيث يتم مراقبة جودتها على مستوى المطبعة الرسمية قبل تحويلها إلى مديرية السندات و الوثائق المؤمنة لتشخيصها حيث كما أشار إلى أن مركز البيانات التابع لمديرية السندات و الوثائق المؤمنة يكلف باستقبال الملفات المحولة بصفة مشفرة من البلديات حيث يتم على مستوى المديرية وضع جميع الوسائل العصرية لتشخيص الرخصة البيومترية.

و نوه السيد حسان بوعلام خلال مداخلته بأن انتاج الوثيقة يتم بفضل كفاءات جزائرية تسهر على انتاجها و التحقق الالي من هوية طالبيها من طرف خبراء في البصمة، و مراقبة جودتها من طرف فرق على مستوى المركز، إلى غاية وصولها إلى البلدية او الولاية بفضل الأعوان المحليين المؤهلين المكلفين بنقلها.

كما أشار إلى التسهيلات المدرجة في إطار تسليم الرخصة البيومترية حيث يتم ارسال رسالة نصية قصيرة لطالب الرخصة بمجرد وصول الرخصة إلى بلدية الطلب، قصد استلامها، مذكرا بمرحلة تفعيل الرخصة قبل تسليمها مع النظام الوطني لتسيير النقاط و المخالفات التابع للمندوبية الوطنية للوقاية و الأمن عبر الطرقات تحسبا لدخول نظام التنقيط حيز الخدمة.

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية:

لبنة أساسية للنظام المركزي لتسيير النقاط و المخالفات

هو المرحلة المقبلة من مشروع رخصة السياقة البيومترية الالكترونية و التي تتطلب وضع الأطر القانونية، القواعد، الوسائل التقنية و التنسيق مع القطاعات المعنيـة مع الأخذ بعين الاعتبـار قواعد البيانات ، الأنظمـة و الحلول الموجودة و المتعلقة بالمشروع و قد أسندت المهام المتعلقة بهذا النظام إلى المندوبية الوطنيـة للأمن في الطرق بموجب القانـون رقم 05-17 المؤرخ في 17 فيفري 2017، وهذا وفقا للإجراءات التالية :

1. تسليم شـاهدات التأهيل المؤقتة لسياقة و تسجيلها على مستوى نظام تسيير النقاط والمخالفات التابـع للمندوبية الوطنية للأمن في الطرق.

2. تسليم رخص السياقة البيومترية، تفعيلها و تسجيلها على مستوى نظام تسيير النقاط و المخالفات التابـع لمندوبية الوطنية للأمن في الطرق.

3. تسـجيل جميـع الرخـص السـياقة الكلاسيكية على مستوى نظام تسيير النقاط و المخالفات التابع للمندوبية الوطنية للأمن في الطرق.

4.الشروع في تسليم الشهادة الإلكترونية المركبات وتسجيلها على مستوى نظام تسيير النقاط و المخالفات التابع للمندوبية الوطنية لألمن في الطرق.

5.استكمال تطوير نظام تسيير النقاط و المخالفات التابع للمندوبية الوطنية للأمن في الطرق بعد الانتهاء الكلي من تحضيرات الجانب القانوني الذي هو قيد المعاينة، بما في ذلك التحضيرات المتعلقة بمهام المندوبية.

6.اقتناء الأجهزة الثابتة و المتنقلة و جميع الوسائل اللازمة استغلال نظام تسيير النقاط والمخالفات التابع للمندوبية الوطنية للأمن في الطرق من طرف مصالح الأمن.

وسيتم التحضير لإطلاق النظام المركزي لتسيير النقاط و المخالفات في إطار عمل متعدد القطاعات يضم كل من مصالح الأمن، العدالة، مؤسسة بريد الجزائر ، مصالح المراقبة التقنية للمركبات، المديرية العامة للضرائب و مراكز التكوين و الامتحان.

نحو اطلاق الشهادة الإلكترونية لتسجيل المركبات

بنفس الوتيرة التي وضعت بها حيز الخدمة رخصة السياقة البيومترية ،تعمل وزارة الداخلية ، الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية على تجسيد مشروع الشهادة الإلكترونية لتسجيل المركبات و هذا بالعمل مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية و مصالح الأمن لاسيما من أجل المصادقة على التركيبة التقنية للوحة الترقيم الموحد للعربات ووفقا لهذا:

- تم استحداث رقم موحد وطني للمركبات.
- يتم إصدار الشهادة الإلكترونية لكل مركبة مرة واحدة.
- لا تجدد الشهادة عند تغيير مالك المركبة.

عصرنة المرفق العام:

مكاسب هامة و مشاريع متواصلة

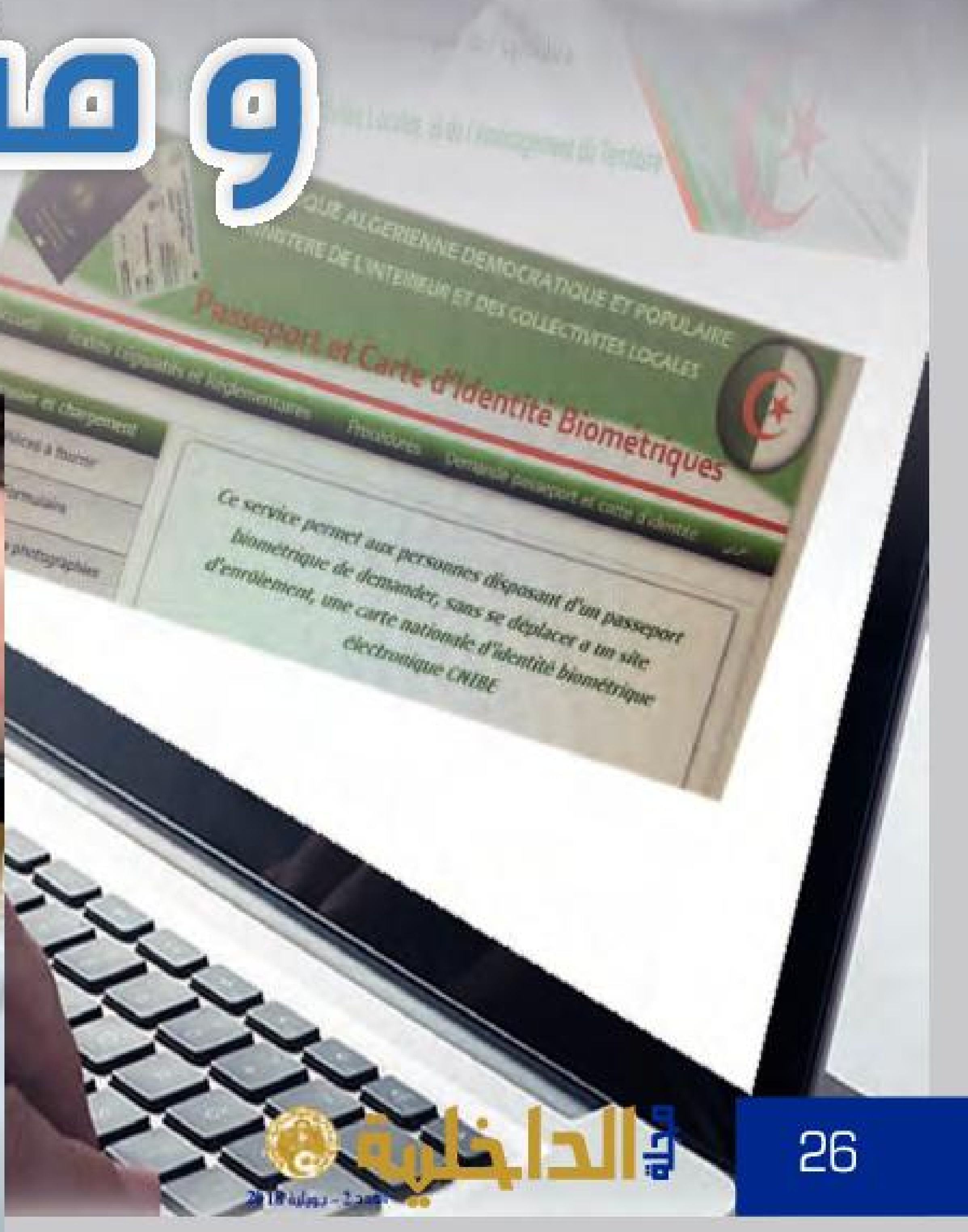

Mes démarches administratives

خلال مداخلته بمناسبة مراسيم الاطلاق الرسمي، قدم المدير العام للعصرنة و الوثائق و الأرشيف، السيد عبد الرزاق هني عرضا حول مختلف مشاريع القطاع المطورة في إطار الاستراتيجية القطاعية للعصرنة التي تم تحقيقها تنفيذا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الرامية للقضاء على البيروقراطية، و تسهيل الاجراءات الادارية و تقريب الادارة من المواطن.

إذ في هذا الصدد، عملت مختلف القطاعات الحكومية على تشجيع استخدام ونشر تكنولوجيات الاعلام والاتصال من أجل تحسين التنمية السوسيواقتصادية وجودة الحوكمة في بلادنا، ولتجسيد هذه الغاية، التزمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بوضع استراتيجية من أجل الانتقال إلى عصر الرقمنة الذي يقوم على القضاء على استخدام الأوراق لتحل محلها معاملات الكترونية.

و تهدف هذه الاستراتيجية الوزارية إلى:

- تجسيد الحوكمة في الإدارة،
- تقريب الإدارة من المواطن،
- التخفيف على المواطن من خلال الشباك الموحد،
- تقليص التكاليف واستخدام أمثل للموارد،
- تداول سلس للمعلومات بين الإدارة والمواطن،
- الوصول إلى مواطن فاعل في تنمية بلديته.

وترتكز على تكوين المورد البشري المؤهل، تحسين مسار تقديم الخدمات، إعادة النظر في التنظيم من خلال الهياكل وكذا الإطار القانوني، توفير البنى التحتية اللازمة (التكنولوجيا)، والغاية مما سبق هي جعل المواطن محور النشاط العمومي حيث تصبح الخدمة العمومية أقل تكلفة، متاحة 24/24سا، بسيطة، فعالة.

وللوصول لهذه الغاية، تعمل وزارة الداخلية على استراتيجية عصرنة القطاع بدءً من مصالحها المركزية من خلال إعادة النظر في وسائل وأدوات تسييرها بالاعتماد أكثر فأكثر على التكنولوجيات الحديثة من أجل تحقيق الفعالية.

أنظمة معلوماتية و لوحات قيادة لتسيير ناجع و مرفق عام عصري

يهدف العمل بلوحة القيادة إلى الاستغلال الأمثل للمعطيات التي تم إنشاؤها من قبل أنظمة تسيير الجماعات المحلية وذلك من أجل الحصول على نظرة شاملة لما هو موجود في الواقع والقدرة على تنفيذ الاستراتيجيات بالإضافة إلى ضمان فعالية ونجاعة وأحسن تنفيذ للقرارات.

و يمكن أن نميز بين نوعين من أنظمة المعلومات:

1- - أنظمة معلومات موجهة للتسيير الإداري المحلي مع تبادل معلومات مع المصالح المركزية في شكل لوحة القيادة:

2- - أنظمة معلومات موجهة للمرفق العام

وتشمل العناصر المبينة في الشكل الموالي:

رقمنة سجلات الحالة المدنية أول الانجازات القطاعية

تعتبر رقمنة سجلات من أهم الانجازات التي حققت في إطار خارطة الطريق الوزارية حيث سمحت هذه العملية من عصرنة المرفق العام للحالة المدنية عن طريق استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى البلديات وملحقاتها، حفظ سجلات الحالة المدنية الورقية عن طريق رقمنتها، تقليص أجال تسليم الوثائق وتحسين جودتها، وتقريب الإدارة من المواطن بالإضافة إلى الإعداد السجل الوطني الرقمي للحالة المدنية.

و قد مر مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية بمجموعة من المراحل:

1- - رقمنة سجلات الورقية للحالة المدنية وإدخال بيانات أكثر من 98 مليون صورة لشهادات الميلاد والوفاة وكذا عقود الزواج والتي تم مسحها وتشكيل قاعدة بيانات على مستوى البلديات وقاعدة بيانات وطنية تشمل: 65.8 مليون شهادة، 17.4 شهادة وفاة، 15.2 مليون عقد زواج،

2- - إصدار وثائق الحالة المدنية (شهادات الميلاد، الوفاة، عقود الزواج) في أقل من دقيقة وذلك على مستوى أي بلدية أو ملحقة على مستوى التراب الوطني،

3- - تطهير نسخ البيانات الهامشية عن طريق تقاطع قواعد البيانات (شهادات الميلاد، الوفاة، عقود الزواج)،

4- - ربط مختلف القطاعات بسجل الحالة المدنية حتى يتسنى لها الاطلاع على قواعد البيانات دون طلب أي وثيقة من المواطن،

5- - تنبيه للنسخ الأتوماتيكي للبيانات الهامشية.

رقم التعريف الوطني:
أيقونة قاعدية في مسار العصرنة

إن اعتماد رقم وطني موحد عنصر مهم لتمييز الشخصية كما يشكل دعامة أساسية لا غنى عنه عند ربط قواعد البيانات خاصة مع تعدد الوثائق البيومترية: بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، جواز السفر الالكتروني البيومتري، رخصة السياقة البيومترية، و هو ما سيسمح باستكمال السجل الوطني للسكان.

والشكل الموالي يوضح ربط قواعد المعطيات بالاعتماد على رقم التعريف الوطني:
السجل الوطني للسكان(RNP)
المنصة المرجعية لكل المصالح المرتبطة بالشخصية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
دار البلدية
بالشعب و للشعب
البلدية الالكترونية
خدمات عن بعد
بوابة الكترونية للمواطن
شباك موحد
24/24 و 7/7
interieur.gov.dz

مشروع البلدية الالكترونية E-commune
نحو مرفق عام محلي في نقرة

اتجهت أهداف السياسة العامة للجزائر في السنوات الأخيرة نحو بناء مجتمع معلوماتي هذا الذي يظهر جليا من خلال الخطاب الرسمي للمسؤولين والبرامج التنموية الهادفة إلى تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال .

ومن هذا المنطلق تعتبر البلدية الإلكترونية بمثابة الفرصة السانحة للحكومة وللجماعات المحلية من اجل تلبية حاجات المواطن وكذا الوصول إلى التنمية الاقتصادية للدولة، لهذا باشر السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في تجسيد خطة طريق من أجل الحداثة، تنصب ضمن مبتغيات تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، والذي من خلاله يتم العمل على تشجيع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال لبلوغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا تطوير سبل التسيير في الدولة ، وإن هذا النهج الذي يقوم بالأساس على الإنتقال نحوالعصرنة ، الرقمنة والمبادلات المجردة وكذا التخلي تدريجيا على الدعائم الورقية يتم السعي إلى بلوغه في آفاق سنة 2020.

ومن هذا المنطلق ، إن التوجه الجديد نحو بلدية الغد سيخلق لا محالة بلدية غير مادية عصرية ومتطورة هادفة إلى توفير المال والوقت و الموارد المستخدمة وكذا تحسين جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن ، ناهيك عن تخفيض نفقات الدولة والمساهمة في التنمية المحلية .

يمثل هذا المشروع إذن قطيعة مع الشكل التقليدي للبلدية و نقطة تحول نحو بلدية عصرية ومتصلة، تعمل وزارة الداخلية على تجسيده كون البلدية أول هيئة في خدمة المواطن، و تهدف من خلاله إلى:

- تقديم خدمة عمومية بصورة سريعة وبأقل تكلفة،
- توسيع وتعميم استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال،
- الانتقال من تسيير إداري يعتمد على استخدام الأوراق إلى تسيير إداري الكتروني دون أوراق،
- إتاحة الولوج إلى خدمات الإدارة عبر قنوات كثيرة (الشبابيك الموحدة، الهاتف، الانترنت).

و من خلال هذا المشروع ينتظر تحقيق جملة من النتائج من خلال إنشاء واجهة واحدة تشمل كافة الخدمات المقدمة إلى المواطن، تبسيط الاجراءات وتحسين جودة الخدمات، ترقية الإدارة وتحسين انتاجيتها وفاعليتها، تحسين الاتصال الداخلي والخارجي من أجل أفضل خدمة عمومية، تحقيق علاقة جديدة بين الإدارة والمواطن.

من جهة أخرى فإن انشاء منصة خدمات الكترونية عبر الانترنت، و التي تعتبر واحدة من أهم النتائج المحققة في إطار مشروع البلدية الالكترونية ستمكن إعلام المواطنين ومشاركتهم في الشؤون العامة أو ابداء أرائهم حول:

- سير بلدياتهم والتعبير عن حاجياتهم وكذا اقتراحاتهم حيث تنشر الاقتراحات المقبولة من أجل اعطاء صورة عن إدارة في استماع دائم للمواطن،
- مجمل المشاريع المسجلة في إطار الميزانية التشاركية،
- مداولات المجالس،
- برنامج المجلس وكذا مواعيد الأحداث الكبرى بالبلدية (احتفالات، توزيع سكن...)
- الصفقات والاستشارات.

رقمنة الاجراءات استصدار الوثائق المؤمنة و تقريب الادارة من المواطن

أطلقت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية مشروع عصرنة طموح للإجابة على تطلعات المواطنين و محاربة كل أشكال الفساد و البيروقراطية، فضلا عن تشييد أدارة رقمية فعالة و شفافة تساهم في إعادة بعث التنمية المحلية.

بصفتها فاعل في وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية التزمت مديرية السندات و الوثائق المؤمنة بمخطط عمل الحكومة من خلال برنامج يرمي إلى تجسيد جانب العصرنة الذي يشمل إنتاج و تسليم الوثائق الالكترونية البيومترية المؤمنة و رقمنة المرفق العمومي.

مديرية السندات و الوثائق المؤمنة، فاعل في مستوى متطلبات العصرنة

في إطار الإصلاحات الكبرى التي بادرت بها الدولة و التدابير المتخذة ضمن الإستراتيجية الجديدة للحكومة الرامية الى عصرنة الإدارة العمومية، أطلقت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية مشروع طموح لعصرنة و رقمنة الإدارة العمومية من خلال فتح ورشات في مجال العصرنة الفعالة و العميقة للمرفق العمومي.

تطبيق هذه المشاريع و البرامج يهدف إلى تحسين الخدمة، تقريب الإدارة من المواطن، تعميم المعلومة و أنواع التسيير المعلوماتي في الخدمة العمومية. مسار العصرنة هذا عرف تسريع في الوتيرة من خلال جملة من التدابير الخاصة بالمرفق العمومي على غرار تبسيط الإجراءات الإدارية، لامركزية إنتاج الوثائق البيومتيرية و تعميم الإدارة الالكترونية. هذه التدابير التي تدخل في إطار الإستراتيجية الجديدة للحكومة تهدف إلى انسنة الإدارة بتقريبها من المواطن و ضمان خدمات عمومية ذات نوعية. بصفتها فاعل في وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية التزمت مديرية السندات و الوثائق المؤمنة ببرنامج عمل الحكومة من خلال برنامج يرمي إلى تجسيد جانب العصرنة ، إنتاج و تسليم الوثائق الالكترونية البيومترية المؤمنة و رقمنة المرفق العمومي، ضمان تعميم استعمال الوثائق البيومترية و كذا تعميم الإدارة الالكترونية بما يسمح في تطوير العلاقة بين المواطن و مختلف هيئات الدولة في إطار «الحكومة الالكترونية» و تحسين الخدمة العمومية.

مديرية السـندات و الوثائـق المؤمنة فاعلا يبرهـن على هـذا التقـدم الملحـوظ في تجسيد مشاريع العصرنة للسيما في:

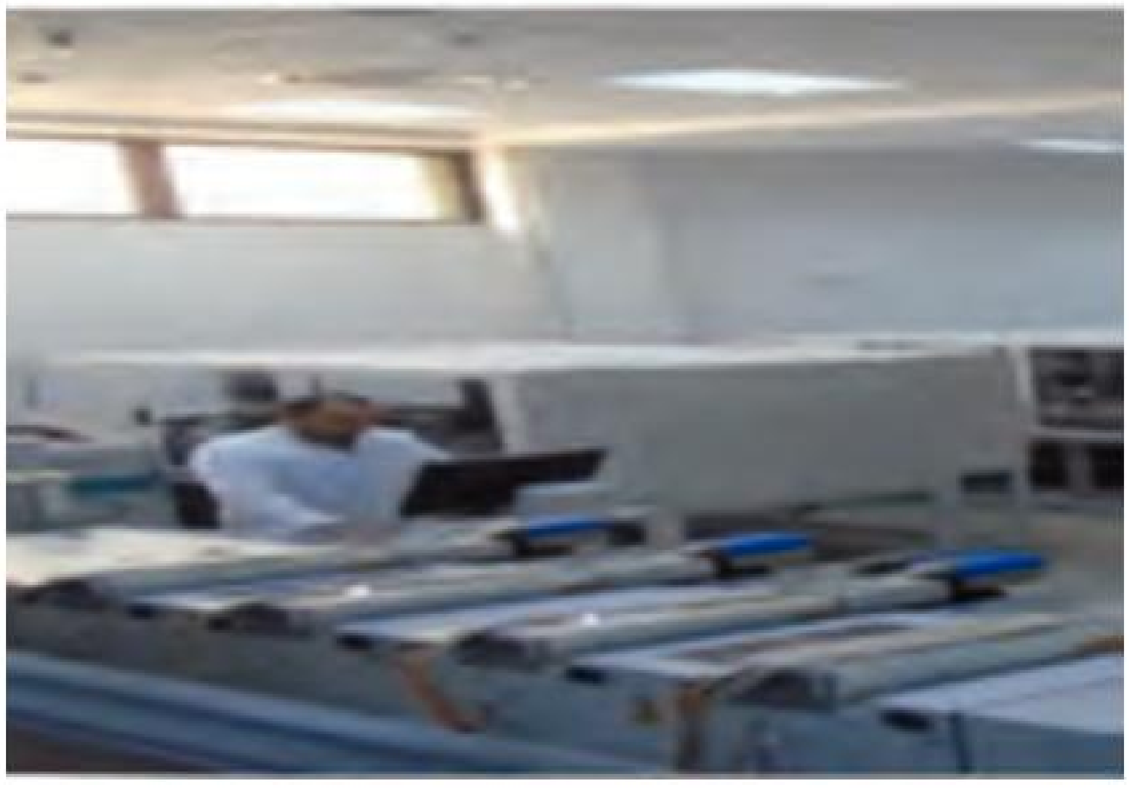

•«شخصنة و إنتاج الوثائق البيومترية الالكترونية: جواز السفر البيومتري، بطاقة التعريف الوطنية البيومترية، رخصة السياقة البيومترية الالكترونية بالتنقيط و قريبا بطاقة ترقيم السيارات»

•«تطوير و إدماج الأنظمة و البرمجيات المستعملة على المستوى المركزي و المحلي في إطار التحكم في الرقمنة و وسائل الاتصال»

•«تبسيط و تخفيف الإجراءات الإدارية و تقديم خدمة عمومية عصرية من خلال إدخال الحلول الإعلامية المتطورة كالشباك الالكتروني الموحد»

•«الاستمرارية و التحسين الدائم في تطوير الخدمة الالكترونية لصالح المواطن»

•«تطوير الحلول الإعلامية لقراءة و استغلال البيانات التي تتضمنها شرائح الوثائق الالكترونية»

•«تسليم المواطنين وثائق عصرية و مؤمنة لتحصينهم عن محاولات انتحال الشخصية»

الرائد في شخصنة، رقمنة، و تعميم الوثائق البيومترية و المؤمنة طبقا للمعايير الدولية

تضمن مديرية السندات و الوثائق المؤمنة من خلال هذه الانجازات على إدخال وسائل تكنولوجية جديدة في إنتاج الوثائق الإدارية الحساسة و فتح مجال جديد للدولة و للمواطن الذي تكون له وثيقة عصرية مؤمنة بجعله محصن عن محاولات انتحال الشخصية. التحكم في هذه التكنولوجيا مس في بادئ الأمر جواز السفر الذي يشكل أول حجرة في بناء الإدارة العصرية، و مست بعدها بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية و رخصة السياقة البيومترية الالكترونية بالتنقيط. هذه الانجازات تمثل تقدم ملحوظ في محاربة تزوير الوثائق و تندرج في إطار الامتثال إلى المعايير الدولية.

«جواز السفر البيومتري»

هو وثيقة سفر شخصية من الجيل الجديد، يقرئ بواسطة آلة و متضمن لتقنيات الأمن الجديدة، كما يتضمن شريحة الكترونية أين تخزن بيانات مالكه، صورته، بصماته، إمضاءه الرقمي و البيانات المتعلقة بعنوان السفر. يعتبر «بيومتري» لأنه يحتوي على «صورة تطبيعية، و بصمات» تسمح بالمصادقة على هوية مالكه بفضل تقنيات التعرف الآلي».

تجسد مديرية السندات و الوثائق المؤمنة و من خلال إنتاج و شخصنة جواز السفر البيومتري الجزائري الطريقة التي تبنتها الجزائر و هي الأكثر استعمالا في العالم . إدخال جواز السفر البيومتري سمح بتحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية لاسيما المحاربة الفعالة ضد

الاحتيال، الجريمة و الإرهاب، بالإضافة إلى ضمان توافقية الاستعمال لوثيقة السفر على الصعيد الدولي و مرور المواطنين عبر التشغيل الآلي لإجراءات التحقق من الوثائق، و أيضا امتثال هذه الوثيقة إلى المعايير الدولية.

بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية

التي أطلقت سنة 2016 تشكل أيضا رمز طموح عصرنة الدولة لفتح المجال لخدمات محورها المواطن و حماية هويته. هذه البطاقة ذات آخر جيل من الرقاقات المطلقة و المنتجة من طرف مديرية السندات و الوثائق المؤمنة لاستبدال الوثيقة الورقية تسمح للمواطنين الجزائريين بتحديد مؤمن يرتكز على التحقق من خلال البصمات و التعرف البيومتري اللذان يقترنان مع قاعدة بيانات المديرية المؤمنة، تحتوي بطاقة التعريف البيومترية على خصائص أمنية رقمية بفضل التصديق الالكتروني و الإمضاء الرقمي و كذا جملة من التطبيقات لتسهيل يومية المواطن (صحة، حالة مدنية...).

لامركزية مسار تسليم بطاقة التعريف البيومترية يسمح للمواطن بالتحصل على وثائقه من خلال إجراءات مبسطة و مسهلة، كما تجدر الإشارة في هذا السياق بان المترشحين لاجتياز الامتحانات هم اولويين في التحصل على هذه الوثيقة.

رخصة السياقة البيومترية الالكترونية بالتنقيط

لا تزال المجهودات متواصلة في مجال عصرنة الخدمة العمومية من خلال إطلاق ثالث وثيقة بيومترية في افريل 2018 ألا و هي رخصة السياقة البيومترية الالكترونية بالتنقيط. هذه الوثيقة تنتج عبر نظام امني عصري (شريحة الكترونية، بيانات بيومترية، و معايير دولية) مما يسمح باستعمالها طبقا لشروط العصرنة. هذا الإجراء سمح لمديرية السندات و الوثائق المؤمنة إلى جانب إطلاق إنتاج و تسليم رخص السياقة البيومترية بالتنقيط بان تكون زعيمة في التحكم في الرقمنة باستغلال رخصة سياقة الكترونية تستجيب للمعايير الدولية، و كذا تجسيد للاستراتيجية الوطنية في ما يخص الوقاية والسلامة المرورية بالسماح لها بتسيير الي للمخالفات المرورية و النقاط. كمرحلة أولى هذه الوثيقة الجديدة تسلم على مستوى بلديات ولاية الجزائر عن طريق المشروع الجديد المتعلق بالشباك الالكتروني الموحد الذي يستصدر كل الوثائق المؤمنة. المرحلة الثانية تتعلق بتعميم الشباك الالكتروني الموحد و رخصة السياقة البيومترية على كل بلديات الوطن.

«مسار منح الوثائق البيومترية هو اليوم سريع» و يسمح للمواطن باستخراج وثيقته في ظرف زمني لا يتعدى الأسبوع الواحد، ما يعني ربح الوقت من خلال لامركزية إنتاج الوثائق، و منذ حفل تسليم أول جواز سفر بيومتري، تم استصدار حوالي 12 مليون جواز سفر و 09 ملايين بطاقة تعريف وطنية بيومترية، منها 3.7 مليون طلب عبر الانترنت و التي أنتجت و سلمت. حوالي 1مليون رخصة سياقة بيومترية ستسلم سنة 2018، لتصل إلى 7 ملايين سنة 2020. في غضون 2021 ستنتج 46 مليون وثيقة بيومترية و سنة 2022 ستكون نهاية عملية استبدال رخص السياقة الكلاسيكية. بطاقة الترقيم الالكترونية للمركبات ستطلق في القريب العاجل.

تطور تكنولوجي و تحسن مستمر، نحو تجسيد ادارة الكترونية

تجسيد الشباك الالكتروني الموحد، وثبة مشرفة قصد تسهيل الإجراءات الإدارية

«بلدية بدون ورق» هو تحدي جديد رفع من طرف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية في إطار الإدارة الالكترونية،

لهذا الغرض تقوم مديرية السندات و الوثائق المؤمنة بمتابعة خطة عملها تطبيقا لهذه الإستراتيجية في إطار تسهيل الإجراءات الإدارية و تقريب الإدارة من المواطن عبر تطوير تدريجي و متواصل للحلول الإعلامية و التكنولوجية من طرف كفاءات جزائرية مؤهلة: من بين الانجازات في هذا السياق: الشباك الالكتروني المطور و المعمم من طرف مديرية السندات و الوثائق المؤمنة و الذي يشكل انجاز جديد في مجال التحكم في استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و انجاز هام للخدمة العمومية مما يسمح بتسلم و الدراسة الإلية لطلبات مختلف الوثائق البيومترية على مستوى البلديات و هذا باستغلال قاعدات البيانات المركزية كقاعدة بيانات الوثائق البيومترية، السجل الوطني للحالة المدنية و قريبا السجل المركزي لرخص السياقة لان هذا الحل يرتكز على دراسة الطلبات (دون تدوين) التحويل الأني للطلبات نحو الشبكة المركزية للوزارة و يعتمد كذلك على الاستعادة الأوتوماتيكية للهوية من السجل الوطني للحالة المدنية، و هو ما يمكن من حذف كل الملفات الإدارية للحاصلين على وثائق بيومترية.

يسمح الشباك الالكتروني بتسهيل و تخفيف الإجراءات الإدارية للمواطن عن طريق دراسة سريعة و مؤمنة لطلبات الوثائق البيومترية، تخفيف الملفات الإدارية و تقليص أوقات دراسة الملفات و تحسين شروط الاستقبال بالإضافة إلى تحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن، و هذا في إطار إستراتيجية ترشيد المصاريف و تقليص تكاليف طباعة مختلف الوثائق و الاستمارات من خلال حذف بعض وثائق الحالة المدنية «50% من استخدام الورق لاسيما 12خ المكلف». الشباك الالكتروني الذي وضع حيز التنفيذ منذ 13-12-2017 على مستوى بلديات ولاية الجزائر سيعمم تدريجيا قبل نهاية سنة 2018 على جميع بلديات الوطن.

التطوير التكنولوجي للأنظمة و الحلول الإعلامية

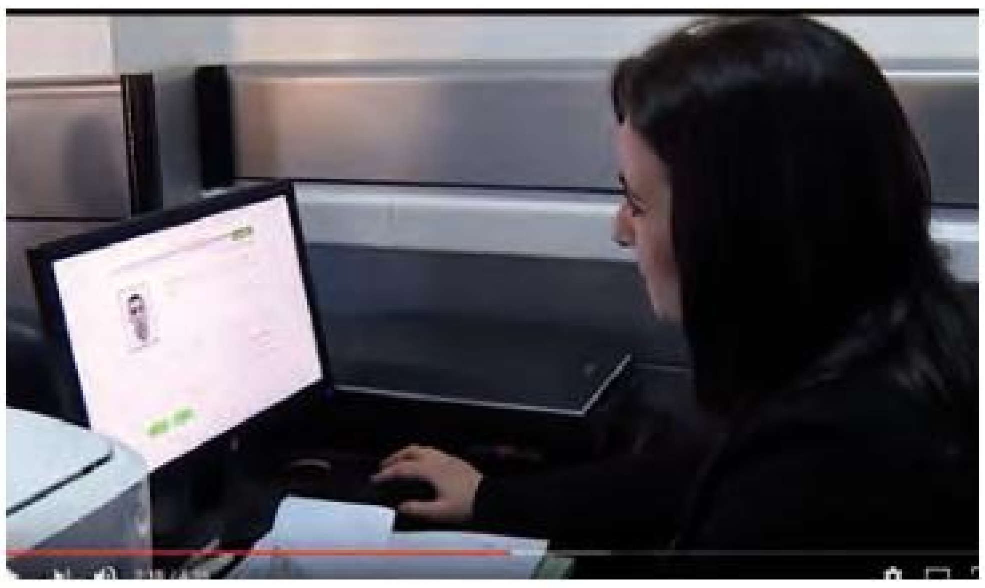

إدخال هذه التكنولوجيات يجري حصريا من طرف كفاءات جزائرية مؤهلة و مخصصة لضمان استقلالية في تسيير و استغلال منصات تقنية دون اللجوء إلى

مصادر خارجية او الترخيص ، هذا بهدف الحفاظ على قاعدة البيانات ضد أي محاولة تلاعب بالمصلحة الوطنية.

في هذا الإطار طورت المديرية حلول جد متقدمة للقراءة و التحكم في البيانات المخزنة في شريحة الوثيقة، حل القراءة الالكترونية للوثائق البيومترية و الالكترونية لاسيما بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية و الذي يسمح بالولوج إلى البيانات المخزنة في الشريحة مما يمكن الإدارات العمومية أو الخاصة و حتى المواطن الحاصل على وثيقة بيومترية من قراءة الكترونية للبيانات و استغلال الوثيقة بطريقة مؤمنة شفافة و فعالة. كما قامت مديرية السندات و الوثائق المؤمنة بتطوير عدة أنظمة تسمح بتسهيل الإجراءات الإدارية للمواطنين في سلسلة دراسة الطلبات على المستوى المحلي و المركزي كنظام تحصيل البيانات، نظام دراسة الطلبات، نظام تسليم الوثائق البيومترية. في نفس الإطار تم تطوير تطبيقات الكترونية متضمنة في بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية (صحة، حالة مدنية...) و هو ما سيسمح للمواطنين من استغلالها في إطار تسهيل الحياة اليومية، بالإضافة الى تطوير تطبيق الكتروني لتمكين زبونات بريد الجزائر من استخراج أموال أزواجهم بواسطة بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية. انه من الضروري الإشارة إلى انه هناك تطبيقات أخرى في طور التطوير من طرف مصالح المديرية في إطار متابعة المسار الداخلي لتحسين الخدمات المقدمة من طرف المديرية.

خدمات جديدة عبر الانترنت لصالح المواطن

e-service@

سلطت الضوء مديرية السندات و الوثائق المؤمنة على هدف تقديم خدمات الكترونية جديدة للمواطنين، و لهذا وضعت حيز التنفيذ بوابة الكترونية منذ افريل 2015 تحت تصرف كل الدوائر، البلديات و قنصليات الجزائر بالخارج بهدف ضمان المتابعة الآنية لمراحل دراسة و إنتاج الوثائق البيومترية « الغرض من هذا الموقع هو تسهيل عملية متابعة مختلف مراحل إنتاج الوثائق البيومترية و أيضا ضمان أحسن تنسيق بين السلسلة المحلية و المركزية».

هكذا يسمح تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بطلب، تسليم، استعمال و تجديد الوثائق البيومترية لاسيما جواز السفر البيومتري و بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية من خلال إطلاق موقع الكتروني، للمواطنين بالاستعلام، طبع استمارة طلب جواز السفر البيومتري، تحميل الصورة الرقمية، اختيار موقع دفع الملف و اتخاذ الموعد. فيما يخص بطاقة التعريف الوطنية البيومترية الالكترونية تسمح هذه الخدمة للمواطنين الحاصلين على جواز سفر بيومتري بتقديم طلب بطاقة تعريف وطنية بيومترية الكترونية دون اللجوء إلى مكان دفع الملف.

من خلال هذه الخدمة أصبح مسار تسليم الوثائق سريع لان موقع الانترنت يسمح بمتابعة طلب بطاقة التعريف و الاستعلام بإدخال المعلومات المطلوبة. هذه الخدمة تسمح للمواطن من خلال إدخال رقم هاتفه النقال من تلقي رسالة نصية قصيرة تعلمه عن تاريخ و مكان سحب بطاقته الوطنية البيومترية الالكترونية فور جاهزيتها.

نشر هذه الوثائق الرقمية من طرف مديرية السندات و الوثائق المؤمنة يسمح بمجيء خدمات حقيقية و منافع للمواطن و المؤسسات بما يتماشى مع الشروط الجديدة لحماية البيانات و الحريات الشخصية. العديد من الوزارات و السلطات المحلية مهتمة بالقدرة المتعددة لهذه السندات الالكترونية و سيشجعون استعمالها في العديد من الحالات في الحياة اليومية (النقل، اللجوء إلى الأماكن العمومية، الدفع مقابل خدمات عمومية...). و لهذا الغرض تم إدماج تطبيقات الكترونية في بطاقة التعريف الوطنية البيومترية لتمكين صاحبها من الاستفادة من مختلف الخدمات كالحالة المدنية و الصحة.

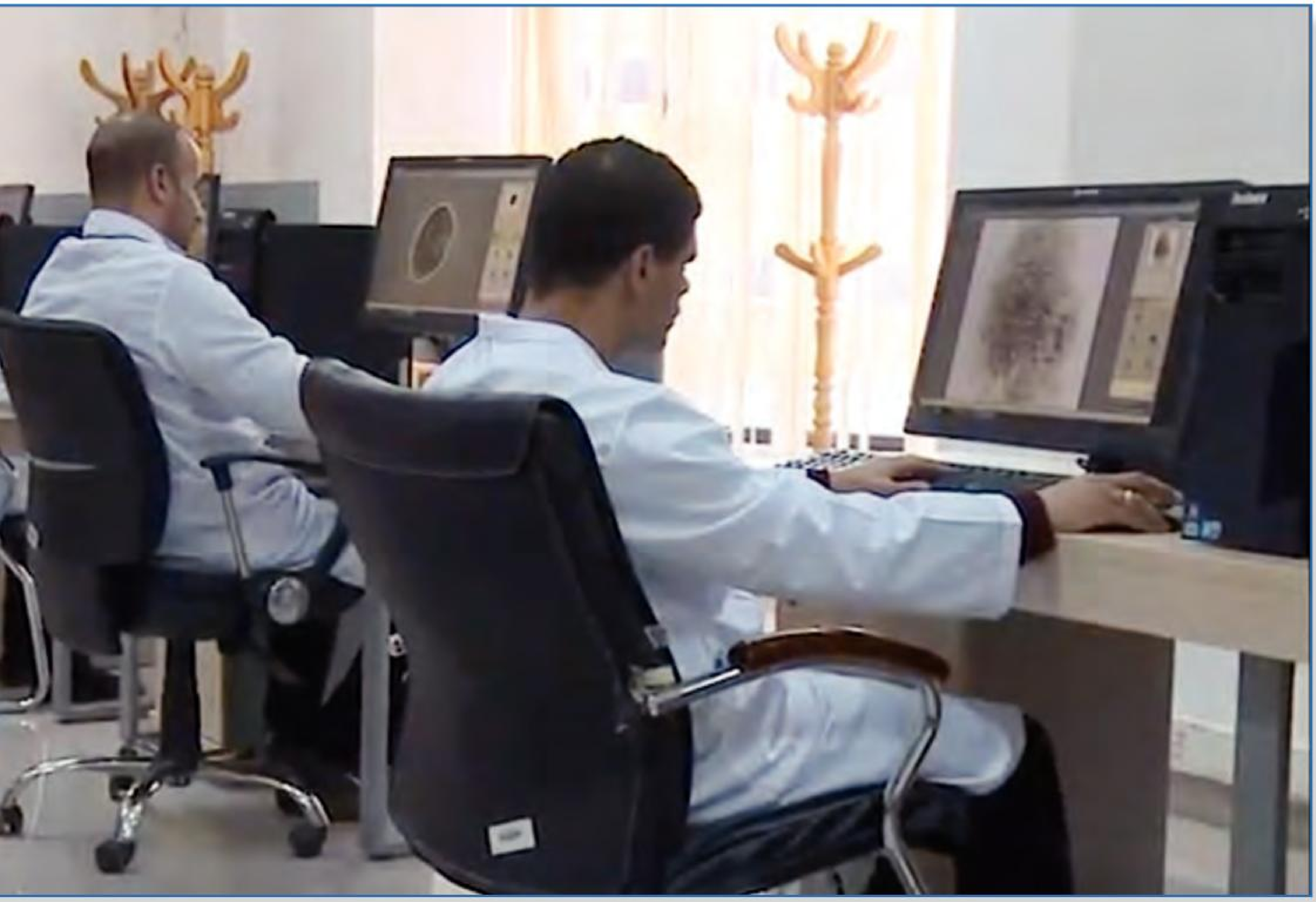

كفاءات جزائرية مؤهلة في خدمة العصرنة

إن خيار استخدام التكنولوجيا المتبنى من قبل مديرية السندات والوثائق المؤمنة يتم حصريا من طرف كفاءات جزائرية.

إن تثمين الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على رفع تحدي العصرنة هو من أحد خيارات المديرية في إطار تحقيق مسار الرقمنة والاندماج التكنولوجي وعصرنة الإدارة الجزائرية.

هذه الكفاءات الجزائرية هي في مستوى متطلبات العصرنة و تدعم المسار من سلسلة الرقمنة إلى تجسيد الإدارة الإلكترونية الحديثة من خلال التطوير والدمج المتواصل للتكنولوجيات والأنظمة الحديثة، استغلال ،إدارة وتسيير الأنظمة المعلوماتية التقنية والالكترونية عالية التأمين بالإضافة إلى شخصنة الوثائق البيومترية.

وذلك لضمان استقلالية في تسيير الأرضيات التقنية والحفاظ على قاعدة المعطيات ضد جميع مخاطر الاستغلال أو السيطرة التي تتعارض مع المصلحة الوطنية.

هذه الكفاءات تضمن تكامل الأنظمة كما تعمل على تطوير برامجها الخاصة سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي دون الاستعانة بمصادر خارجية وتجنب استخدام المساعدة الأجنبية خاصة

فيما يتعلق بتسيير عمليات ذات الطابع السيادي وكذا معالجة البيانات المتعلقة بالحياة الخاصة للجزائريين.

إن غالبية هذا المورد البشري تقنيون ومتخصصون في الالكترونيك يضمنون استمرارية السير 24 سا/24سا من خدمة كما يضمن الإنتاج المستمر لصالح 48 ولاية وكذا الممثليات الديبلوماسية والقنصلية بالجزائر وفي الخارج بالإضافة إلى تسيير واستغلال المنصات التكنولوجية من الجيل الأخير. وبالإضافة إلى ذلك فهم مكلفون أيضا بضمان تنظيم هيكلي جيد من أجل تحقيق أحسن تحكم في العصرنة للتحول بالكامل إلى الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، كما يعملون على استغلال وتسيير التجهيزات والبرامج مثل: الأنظمة الفرعية المقارنة التلقائية للبصمات AFIS، التوقيع الالكتروني، تسيير وإنتاج الوثائق البيومترية من أجل تقديم أفضل ضمان لنجاح المديرية في مهامها.

تضع مديرية السندات والوثائق المؤمنة في مقدمة اهتماماتها ترقية مستخدميها القادرين على رفع التحدي مما فرض الاعتماد على التكوين المتواصل والتخصص الذي يتناسب مع متطلبات الرقمنة، التطوير التكنولوجي للبطاقات الذكية وتحديث الخدمات العامة، ومن خلال إنجازاتها، تتحكم هاته الكفاءات في مسار الرقمنة وتحقيق الأهداف الموضوعة من طرف المديرية خلال كل مراحل تجسيد العصرنة خاصة فيما يلي:

- التطوير المستمر والاعتماد الكبير على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتكييفها،
- استخدام جميع الدعائم التكنولوجية في مجال الحكومة الإلكترونية،
- التحكم في مختلف وظائف الإدارة مثل التنظيم والتخطيط والمراقبة والتنسيق الأفضل، مما يعني تكامل الأساليب الحديثة في إدارة مختلف مصالح مديرية السندات والوثائق المؤمنة.

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يشرف على إطلاق خدمات الكترونية جديدة لفائدة المواطنين

اشرف يوم الأربعاء 18 جويلية 2018 وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي بمعية وزير الشؤون الخارجية السيد عبد القادر مساهل على إطلاق خدمة الكترونية جديدة لمعالجة ملفات طلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة عن بعد لفائدة الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج و كذا استصدار وثائق الحالة المدنية المدونة بالخارج بكل البلديات مقر الولاية.

صرح السيد الوزير بهذه المناسبة بأن هذه الخدمة الجديدة ستسمح بتحقيق خدمة عمومية راقية و ذلك بتقليص تدخل العامل البشري إلى ابعد حد ممكن و هو ما سيسمح بإضفاء شفافية اكبر على المعاملات الإدارية مشيرا بان دخول سجل الحالة المدنية الالكتروني للمولودين في الخارج حيز التنفيذ سيمكن المواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج باستخراج كل وثائقهم الإدارية من البلديات مقر الولاية. كما نوه السيد الوزير بان هذه الخدمة الجديدة ستسمح للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من طلب شهادات الكفاءة الكترونيا و الحصول عليها في ظرف لا يتعدى الثلاثة أيام. في الأخير أكد السيد الوزير بان القفزة النوعية المحققة في مجال الخدمات الإدارية و التي يعمل قطاعه على استكمال تجسيدها تنفيذا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة تهدف إلى الوصول إلى إدارة الكترونية دون أوراق، و هو ما في طريق التجسيد باستعمال رقم التعريف الوطني.

من جهته اعتبر السيد وزير الشؤون الخارجية أن هذه العملية تشكل لبنة أخرى تدخل في إطار عمل الحكومة النابع من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية من اجل تبسيط تسهيل و عصرنة الإجراءات الإدارية للمواطنين سواء داخل الوطن أو خارجه. في هذا الإطار عدد السيد الوزير جملة من النتائج المحققة في هذا المجال لاسيما استفادة 90% من الجالية الجزائرية بالخارج بجواز سفر بيومتري ، تصحيح الأخطاء الإدارية عن بعد و إمكانية استخراج وثائق الحالة المدنية من اقرب قنصلية أو سفارة و بدخول حيز التنفيذ الخدمة الالكترونية الجديدة من الولاية التي يقطنون بها .

اهم تصريحات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بمناسبة إطلاق خدمات الكترونية جديدة لفائدة المواطنين

• إن هذه اللبنة الجديدة التي تضاف إلى لبنات أخرى وضعناها لفائدة أفراد جاليتنا في الخارج، ستسمح ببلوغ خدمة عمومية راقية تم تقليص تدخل العامل البشري فيها إلى أقصى حد مما سيمكننا من اضفاء شفافية أكبر على المعاملات الإدارية وإحاطتها بكل مؤشرات الفعالية بهدف إرضاء كل المواطنين سواء المقيمين داخل الوطن أو خارجه.

• فإننا نطمح أن يستفيد المواطن الجزائري بكل سهولة من الخدمة العمومية بغض النظر عن مكان إقامته،

• فبعد دخول السجل الوطني الآلي للحالة المدنية حيز الخدمة بالنسبة للمواطنين المولودين بالجزائر وما رافقه من سيولة كبيرة وسهولة في استخراج وثائق الحالة المدنية من أي بلدية عبر التراب الوطني، فإنه اليوم يكتمل بإدراج معلومات الحالة المدنية للمواطنين المولودين بالخارج، وهو ما سيسمح باستخراج وثائق الحالة المدنية عبر كامل بلديات الوطن بغض النظر عن مكان ميلاد المواطن

• أما ما تعلق بالأرضية الإلكترونية لشهادات الكفاءة لرخص السياقة الجزائرية قصد تحويلها لرخص سياقة أجنبية، فإننا عملنا على أن تكون هذه العملية هي الأخرى بطريقة رقمية على مدار 24 ساعة، فبعدما كان مواطنونا في الخارج ينتظرون لعدة شهور من أجل حصولهم على هذه الوثيقة بالطريقة الكلاسيكية، فإنهم اليوم يطلبونها بطريقة الكترونية ويتحصلون عليها بالصورة ذاتها في مدة لا تتعدى ثلاثة أيام على الأكثر، وهو ما سيسمح أيضا بسهيل معاملات المواطنين في الخارج وعدم تعطيلها.

• نطمح لأن نصل إلى إدارة بصفر أوراق، لتجسيد الحوكمة الإلكترونية التي أمر بها فخامة السيد رئيس الجمهورية.

• ومع دخول حيز الخدمة لسجل الحالة المدنية الالكتروني لمواطنينا المولودين في الخارج، سيكون بالإمكان مستقبلا من استعمال رقمهم التعريفي الوطني الذي سيشكل الهوية الجديدة لكل مواطن، سيتم بفضلها التعرف عليه في كل الإدارات العمومية ومن ثم لن يكون هنالك داع لاستخراج وثائق أو طلبها.

وزير الداخلية يشرف على مراسيم الاحتفالات الرسمية المخلدة لعيد العمال من ولاية ورقلة

بتكليف من فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، أشرف وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، السيد نور الدين بدوي ، على مراسيم الاحتفالات الرسمية المخلدة لعيد العمال التي احتضنتها حاسي مسعود (ورقلة) يوم الثلاثاء 01 ماي 2018 وذلك بحضور كل من السيد وزير الطاقة، السيد وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي ، السيد الامين العام للمركزية النقابية ، السيد الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك.

بهذه المناسبة أعرب السيد وزير الداخلية عن امتنانه بهذا التكليف، الذي تشرف خلاله بقراءة رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة العيد العالمي للشغل، المصادف للفاتح مايو من كل سنة.

رسالة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة العيد العالمي للشغل

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

أتوجه, بادئ ذي بدء, بتحياتي الحارة وتهاني الأخوية إلى كافة العاملات والعمال بمناسبة احتفالنا بالعيد العالمي للشغل.

إن الاحتفال بالعيد العالمي للشغل هي محطة تهم عمال جميع المعمورة بمعاني وأهداف مختلفة حسب الأزمنة والأوطان.

فعند ظهور هذه المحطة النضالية في الدول المتقدمة, كان عمال الجزائر يعانون مثل بقية شعبنا ويلات الاستعمار المدمر, وطغيان استغلال قدرات بلادنا البشرية والمادية لفائدة الاقتصاد الاستعماري.

ومن ثمة, كان من الطبيعي أن نرى العمال الجزائريين في ديار الغربة أو في أرض الوطن في طليعة الحركة الوطنية المطالبة باستقلال البلاد, وأن تكون شريحة العمال في قلب ثورة نوفمبر المجيد, ثورة المستضعفين لاسترجاع الحقوق كاملة غير منقوصة.

واليوم ومرة أخرى، نحيي بخشوع وإجلال نضال العمال والعاملات من أجل تحرير الوطن، عمال كانوا في طليعة ملحمة نوفمبر الخالدة، وقدموا خلالها نصيبا وافرا من التضحيات، وقوافل من الشهداء، كان الشهيد عيسات إيدير رمزا لهم جميعا.

وأغتنم هذه الفرصة لأنحني أمام الأرواح الطاهرة لشهداء الواجب الوطني أيام المأساة الوطنية والصمود من أجل بقاء الجزائر. ويعتبر الشهيد عبد الحق بن حمودة أحد الرموز الكبرى لهؤلاء الوطنيين الذين قدموا أرواحهم فداء للجزائر.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

لقد كان العمال والعاملات الركيزة والمحرك الأساسيين لبناء الدولة الوطنية غداة الاستقلال.

فلنتذكر اليوم حجم التحديات التي كانت أمام شعبنا في العشريتين الأوليين للاستقلال حين بدأنا نضع أسس إدارتنا الوطنية، ونخرج من العدم الدفعة الأولى من مصانعنا، وأكثر من ذلك إقدامنا بشجاعة وإيمان على تأميم محروقاتنا.

صحيح نجحت الجزائر في رفع هذه التحديات بفضل حنكة قيادتها آنذاك المتكونة كلها من مجاهدينا صناع الثورة، بل كان هذا النجاح كذلك وليد تجند وعزم العمال والعاملات خاصة في الظروف الصعبة.

ولقد تركت هذه المحطة دروسا جوهرية نحتاج إلى أن نستلهم منها اليوم الروح الوطنية والتجند الصادق لرفع التحدي أيا كان.

وأكد العمال على بقائهم أوفياء لنفس هذه القيم عندما نادى الواجب الوطني إلى الحفاظ على الجمهورية ومكتسباتها وعلى الاستقلال الوطني.

وأغتنم هذه الفرصة لأنحني أمام الأرواح الطاهرة لشهداء الواجب الوطني أيام المأساة الوطنية والصمود من أجل بقاء الجزائر. ويعتبر الشهيد عبد الحق بن حمودة أحد الرموز الكبرى لهؤلاء الوطنيين الذين قدموا أرواحهم فداء للجزائر.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

عندما استعادت الجزائر عافيتها بفضل الوئام المدني والمصالحة الوطنية جعلنا من هذه النعمة انطلاقة لورشة إعادة البناء الوطني، ورشة وضعناها في سياق بيان أول نوفمبر 1954 وأهدافه المنحصرة في بناء دولة ديمقراطية ذات بعد اجتماعي في إطار المبادئ الاسلامية، دولة طابعها عزة وكرامة جميع الجزائريين والجزائريات.

لا يمكن لأحد مهما بلغ به الإجحاف والجحود أن يتنكر لكل ما أنجزته الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين في جميع المجالات التنموية والإصلاحية.

ففي المجال السياسي، تعزز نظامنا الديمقراطي التعددي وترقية الحقوق والحريات، تعززا توج بالتعديل الدستوري لسنة 2016.

نحيي بخشوع وإجلال نضال العمال والعاملات من أجل تحرير الوطن، عمال كانوا في طليعة ملحمة نوفمبر الخالدة، وقدموا خلالها نصيبا وافرا من التضحيات، وقوافل من الشهداء، كان الشهيد عيسات إيدير رمزا لهم جميعا.

لا يمكن لأحد مهما بلغ به الإجحاف والجحود أن يتنكر لكل ما أنجزته الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين في جميع المجالات التنموية والإصلاحية.

وفي المجال الاجتماعي، تداركت الجزائر كل ما تراكم فيها من تأخرات جراء الأزمات المتعددة الأشكال.

وفي هذا السياق، أنجزنا الملايين من السكنات وتغلبنا بقدر معتبر على البطالة التي تراجعت فيه عن المستوى الرهيب الذي كانت عليه في بداية هذا القرن ونحن مستمرون في بذل الجهد لتحسين النتائج في هذا المجال.

كما تقدمت الجزائر في مجال التربية والتعليم، وفي الخدمات الاجتماعية، وكذا في رفع مستوى معيشة السكان، وتعزيز الطبقة المتوسطة.

وفي المجال الاقتصادي، سجلت بلادنا خلال العشريتين الأخيرتين قفزة نوعية في تحسين قدراتنا الفلاحية، وفي ظهور مئات الآلاف من المؤسسات المتوسطة، وفي دعم هياكلنا القاعدية وفي ارتفاع الدخل العام للبلاد، وجراء نمو اقتصادي متنام حتى وإن كانت نسبته غير كافية.

إن هذه الإنجازات التي صنعتها الجزائر طوال السنوات الأخيرة يعود الفضل فيها بالدرجة الأولى لعمالنا

وعاملاتنا في الورشات وفي المزارع وفي المكاتب, وبجميع مواقع البناء والتشييد.

فتحية مرة أخرى لعمال وعاملات الجزائر على سهرهم ومساهمتهم في بناء بلدنا الفتي اقتصاديا وتنمويا مقارنة بالدول النامية.

ويجب كذلك أن نسجل ثمار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي بلغته الجزائر طوال السنوات الأخيرة وتوزع على مجتمعنا انطلاقا من تمسكنا بنمط الدولة الاجتماعية.

أنجزنا الملايين من السكنات وتغلبنا بقدر معتبر على البطالة التي تراجعت فيه عن المستوى الرهيب الذي كانت عليه في بداية هذا القرن ونحن مستمرون في بذل الجهد لتحسين النتائج في هذا المجال.

وإضافة إلى خلق مناصب الشغل وتحسين ظروف الحياة في مجال السكن، والتعليم والرعاية الصحية، تسهر الدولة كذلك على دعم كبير لكلفة العديد من الاحتياجات الأولية والخدمات الاجتماعية، دعم يقدر في مختلف أشكاله بأكثر من 30 مليار دولار سنويا.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

إن مسار البناء الوطني الذي انطلقنا فيه منذ استعادة السلم والأمن، يواجه منذ بضع سنوات آثار تقلبات الاقتصاد العالمي وانهيار أسعار النفط, آثارا قلصت من قدرات الدولة المالية، آثارا تذكرنا كذلك بتبعيتنا المفرطة للمحروقات إلى يومنا هذا.

سجلت بلادنا خلال العشريتين الأخيرتين قفزة نوعية في تحسين قدراتنا الفلاحية، وفي ظهور مئات الآلاف من المؤسسات المتوسطة، وفي دعم هياكلنا القاعدية وفي ارتفاع الدخل العام للبلاد، وجراء نمو اقتصادي متنام حتى وإن كانت نسبته غير كافية.

وأمام هذه الأوضاع، حرصت على عدم وقف مسارنا التنموي أو التراجع عنه, وعلى التمسك بمبادئ سياستنا الاجتماعية.

فبالرغم من الصعوبات تستمر الدولة في الإنفاق في المجال الاجتماعي والثقافي، وفي إنجاز الهياكل القاعدية والسكنات، وفي حفز الاستثمار بامتيازات هامة على حساب مداخيل الخزينة العمومية.

وفي هذا الاتجاه, فإن لنا إيمانا راسخا بقدراتنا الاقتصادية التي تحتاج منا المزيد من الإصلاحات وعقلنة مناهجنا وتجنيد قدراتنا.

فبالرغم من الصعوبات تستمر الدولة في الإنفاق في المجال الاجتماعي والثقافي،وفي إنجاز الهياكل القاعدية والسكنات، وفي حفز الاستثمار بامتيازات هامة على حساب مداخيل الخزينة العمومية.

أما في ما يتعلق بالإصلاحات، فإننا عاكفون على تجسيد البرنامج الطموح في هذا المجال الذي زكاه شعبنا.

ومن جهة أخرى، أصبحت المصاعب المالية الحالية للدولة حافزا للمزيد من الإرشاد في الحوكمة، والترشيد في النفقات العمومية، وإنني لحريص كل الحرص على ذلك.

يبقى علينا جميعا أن نفجر أوسع قدرات بلادنا الاقتصادية في جميع القطاعات لتعزيز ظروف حياة شعبنا, ولاكتساب حق بلادنا في المبادلات الاقتصادية الدولية وتقليص تبعية الجزائر للمحروقات.

تسهر الدولة كذلك على دعم كبير لكلفة العديد من الاحتياجات الأولية والخدمات الاجتماعية، دعم يقدر في مختلف أشكاله بأكثر من 30 مليار دولار سنويا.

وأمام هذه التحديات تتوفر الجزائر على إطار ثلاثي للحوار وتكامل الجهود ما بين الدولة والعمال وأرباب العمل، إطار تبلور في ميثاق الشراكة الاقتصادية والاجتماعية، ميثاق اعترفت الهيئات الدولية لعالم الشغل بفضائله, وجعلته نموذجا لدول أخرى.

يبقى علينا جميعا أن نفجر أوسع قدرات بلادنا الاقتصادية في جميع القطاعات لتعزيز ظروف حياة شعبنا, ولاكتساب حق بلادنا في المبادلات الاقتصادية الدولية وتقليص تبعية الجزائر للمحروقات.

واليوم وبمناسبة إحياء العيد العالمي للشغل، أناشد أطراف العقد الاقتصادي والاجتماعي أن يهبوا إلى العمل يدا واحدة لخدمة الجزائر ورفاهية شعبها.

أناشد أطراف العقد الاقتصادي والاجتماعي أن يهبوا إلى العمل يدا واحدة لخدمة الجزائر ورفاهية شعبها.

وهنا أدعو الحكومة إلى الاستمرار في إشراك شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين في تنفيذ عقدهم المشترك, وفي ترقية الإصلاحات، وفي المضي قدما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أدعو من جهة ثانية الشريك الاقتصادي إلى المزيد من التجند كون المؤسسات الاقتصادية هي المحرك الأساس للاقتصاد، وهي الوسيلة الوحيدة لتحسين الجودة الاقتصادية، وربح المنافسة واقتحام أسواق العالم بمنتوجنا الاقتصادي.

وأتوجه إلى العمال والعاملات لأناشدهم المزيد من التجند لتحسين الأداء وربح معركة التنمية في منافسة عالية لا ترحم.

وأتوجه إلى العمال والعاملات لأناشدهم المزيد من التجند لتحسين الأداء وربح معركة التنمية في منافسة عالية لا ترحم.

يمكن لعمالنا وعاملاتنا أن يعتزوا بما حققوه حتى الآن من نتائج جراء تقدم البلاد، كما يحق لهم التطلع إلى المزيد من المكاسب الاجتماعية.

فأدعو شركاء العقد الثلاثي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تغليب الحوار الجاد والبناء لاجتياز كل النزاعات في إطار القانون مع الأخذ في الحسبان الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، وحتى العديد من مؤسساتها الاقتصادية.

وفي الختام، أجدد التهاني لإخوتي وأخواتي العمال بمناسبة عيدهم هذا متمنيا لهم التوفيق والنجاح في أعمالهم والازدهار والاستقرار لوطننا المفدى.

كما أدعو الشركاء الثلاثة إلى توظيف هذا الحوار في ترقية التكامل والفعالية لاستمرار مسارنا الوطني من أجل بناء جزائر العزة والكرامة، جزائر تتغلب بعون الله على قساوة ظروفها المالية الحالية, جزائر تستمر في تحسين ظروف معيشة جميع مواطنيها دون إقصاء, جزائر تظل وفية للطابع الاجتماعي لدولتنا.

وفي الختام، أجدد التهاني لإخوتي وأخواتي العمال بمناسبة عيدهم هذا, متمنيا لهم التوفيق والنجاح في أعمالهم والازدهار والاستقرار لوطننا المفدى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

اليوم العالمي للعيش معا في سلام
« إعتراف أممي بجهود الجزائر في ترقية ثقافة السلـم»

احتفي العالم في الـ 16 ماي 2018 باليوم العالمي «للعيش معا في سلام» تجسيدا لمبادرة جزائرية تبنتها الأمم المتحدة في خطوة تعكس اعتراف العالم بمسعى الجزائر في تعميم قيم السلم و التسامح و العيش المشترك على المعمورة بدلا من لغة الإختلاف.

كانت الأمم المتحدة قررت أن يكون الاحتفال السنوي بهذا اليوم العالمي فرصة للجميع من أجل التعبير عن الرغبة في العيش والعمل معا موحدين في ظل الاختلاف والتنوع من اجل إقامة عالم في كنف السلام والتضامن و الانسجام.

إقرار مبادرة « العيش معا في سلام» يوما عالميا.. يعني الاعتراف بقيم الجزائر التي طالما كرستها واقعا ملموسا ودافعت عنها وسعت لتعميمها على المعمورة قاطبة،إنها قيم السلام والأمن والعيش المشترك، وقبلها، وهو الأهم، المصالحة.

المصالحة الوطنية، التي سعى فخامة رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة ، منذ انتخابه في 1999،لتحقيقها عبر وقف نزيف الدم وإطفاء جمرة الإرهاب ، حيث أوضح

16 ماي
اليوم الدولي
للعيش معا في سلام

16 mai
16 Maggu
Ass agraw lan i Tudert deg Ugraw d talwit
Journee Internationale du Vivre ensemble en Paix

الرئيس بوتفليقة في أحد خطاباته شارحا مسعاه: «جئتكم رسول حب وسلام، ما جئتكم محتكرا للوطنية أو للحقيقة، أو جالسا على كرسي العصمة، لكن جئتكم لتعلموا بأن الجزائر ليست بخير وأنه لا بد من النهوض كرجل واحد لإنقاذها من محنتها. تناديكم بجراحها. تناديكم بأمواتها. تناديك بقتلاها. تناديكم بضحاياها. تناديكم. تناديكم. تناديكم. تناديكم الجزائر، فهبوا لإنقاذ بلادي!».

و قد سمحت مجهوداته بإقناع الجزائريين بضرورة طي صفحة الماضي والذهاب لمصالحة وطنية تضع حدا لسنين الجمر. مصالحة تجمع ولا تفرق، وتشمل الجميع دون أن تستثني أحدا، وتعيد للشعب الجزائري بسمته وتمكنه من العيش في أمن وسلم بعيدا عن ضغائن و أحقاد الماضي. ثم ما لبثت أن تحولت نموذجا يحتذى به إقليميا ودوليا.

و قد شهدت كل ولايات الوطن تظاهرات وأنشطة متعددة في إطار الاحتفال باليوم العالمي للعيش معا في سلام من خلال برامج تحسيسية بمشاركة منتخبين محليين و فعاليات المجتمع المدني تعكس ثقافة السلام والحوار و مظاهر العيش معا في سلام و أهميته لتعزيز التماسك الوطني .

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي

للعيش معا في سلام

وجه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رسالة عشية احياء اليوم العالمي للعيش معا في سلام المصادف لـ 16 ماي، وهذا نصها الكامل:

«بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام

على أشرف المرسلين وعلى آله
وصحبه إلى يوم الدين

أيتها المواطنات الفضليات أيها المواطنون الأفاضل

تحتفل الجزائر في هذا اليوم للمرة الأولى في تناغم مع بقية بلدان العالم باليوم العالمي للعيش معا في سلام. والاحتفال هذا يكتسي في بلادنا بعدا متميزا لأسباب عدة .

أولها لأن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أعلنت في8 ديسمبر الماضي تكريسها لهذا اليوم العالمي للعيش معا في سلام بناء على مبادرة من الجمعية الدولية الصوفية العلوية المنظمة الدولية غير الحكومية التي يرأسها الشيخ خالد بن تونس و برعاية من بلاده الجزائر.

و الإعلان هذا إنما هو إقرار من المجموعة الدولية بالجهود التي بذلتها بلادنا و ثابرت عليها فنجحت في ترقية ثقافة السلم و الحوار والاحترام المتبادل و التسامح بين مواطنيها.

و ثانيها فلأن هذا المسعى كان من باعث قيم أخلاقية وثقافية و اجتماعية و إنسانية يؤمن بها شعبنا المعتدل تمام الإيمان. و كذلك لأنه يعكس بنفس القدر حرص شعبنا على إحلال هذه القيم العالمية المكانة اللائقة بها في العلاقات بين الأمم وشعوب العالم قاطبة.

و ثانيها فلأن هذا المسعى كان من باعث قيم أخلاقية وثقافية و اجتماعية و إنسانية يؤمن بها شعبنا المعتدل تمام الإيمان. و كذلك لأنه يعكس بنفس القدر حرص شعبنا على إحلال هذه القيم العالمية المكانة اللائقة بها في العلاقات بين الأمم وشعوب العالم قاطبة.

أما الثالث فلأن هذا الإعلان يعبر عن التزام بلادنا و رغبة المجموعة الدولية المضي في العمل على ترقية ثقافة السلم والحوار داخل المجتمعات و ما بين الأمم و ذلك في زمن تفاقمت فيه أسباب القطيعة و عوامل الفرقة.

و أمام دعاة الصراع بين الحضارات

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي
للعيش معا في سلام

و أمام دعاة منطق الإقصاء و أمام مروّجي التطرف و ما ينجر عنه من عنف متعدد الأشكال كالانغلاق على الذات ورفض الآخر و احتقاره والتمييز بشتى أشكاله و كره الآخر خاصة عندما يتعلق الأمر بالمسلم مع الأسف ما فتئت بلادنا تنادي بترقية الحوار و التفاهم والتعاون بين الديانات و الحضارات مستلهمة مرجعياتها من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف دين السلم والسلام دين التعايش مثلما تؤكد عن ذلك قرون من تاريخ الإنسانية في مختلف القارات.

> ومن منطلق هذه القيم السمحة للإسلام دين الشعب و الدولة في الجزائر وفق شعبنا الأبي في الخروج من مأساته الوطنية من إرهاب وحشي ومقيت كافحته بلادنا في عزلة قاسية و إرهاب و فتنة تغلبت عليهم الجزائر بفضل الإرادة السيدة لشعبها من خلال خيار السلم و المصالحة الوطنية.

ومن منطلق هذه القيم السمحة للإسلام دين الشعب و الدولة في الجزائر وفق شعبنا الأبي في الخروج من مأساته الوطنية من إرهاب وحشي ومقيت كافحته بلادنا في عزلة قاسية و إرهاب و فتنة تغلبت عليهم الجزائر بفضل الإرادة السيدة لشعبها من خلال خيار السلم و المصالحة الوطنية.

لقد سمح هذا الخيار النبيل المنبثق من قيم الإسلام بإصلاح ذات البين و توحيد طاقاتهم و ضم جهودهم وآمالهم على الخصوص من أجل بلوغ الغاية الوحيدة التي تستحق السعي من أجل طلبها أي تعزيز الوحدة الوطنية و توثيق تماسك شعبنا و صون سيادتنا الوطنية و العمل معا في مسعى تضامني من أجل بناء جزائر حديثة يفخر كل واحد و واحدة منا بالانتماء إليها.

أيتها المواطنات الفضليات أيها المواطنون الأفاضل

ذلكم هو بالذات الباب الذي ينبغي أن يدرج فيه التعريف الذي جاء في الدستور لمكونات الهوية الوطنية من إسلام و عروبة وأمازيغية و وجوب إبعادها عن الاستغلال و التوظيف السياسوي وترقية سياسات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية قائمة على مطلب ضم الجميع و العدالة الاجتماعية إلى جانب استراتيجيات لإعمار البلاد يحدوها مبدأ التوزيع العادل للفرص وللثروة الوطنية و ما يأتي منها من رفاهية.

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي

للعيش معا في سلام

إن هذا النهج هو نفسه الخيار الذي جعلنا ندرج فيه ديناميكية ترقية ديمقراطيتنا الفتية من حيث أنها تسهم في ترسيخ القيم الجوهرية للعيش مع الآخرين في أذهان الناس و سلوكياتهم و في المؤسسات من خلال تعزيز دولة الحق و القانون و احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

في هذا الباب يدرج أيضا التقدم الهام الذي حققته بلادنا في ترقية حقوق المرأة و مكانتها في مجتمعنا و ما لها من دور لا غنى عنه في صون التماسك الاجتماعي والوطني و تبليغ القيم الأساسية التي منها تستمد الأمة الجزائرية سداها ولحمتها على مر العصور.

في الأخير في هذا الباب ينبغي أيضا إدراج الإصلاح العميق للمنظومة التربوية الوطنية التي لا تسعنا العبارات لتأكيد دورها في تكوين مواطن كامل التجذر في تاريخ بلاده العريق المتشبع بقيم شعبه الأصيلة مواطن حريص على العمل والتضحية من أجل الحفاظ على استقلال الجزائر وبناء مستقبلها الزاهر. و على المدرسة الجزائرية أن تثابر اليوم في زرع قيم العيش مع الآخر في سلام في أذهان ملايين التلاميذ.

> هو بالذات الباب الذي ينبغي أن يدرج فيه التعريف الذي جاء في الدستور لمكونات الهوية الوطنية من إسلام و عروبة وأمازيغية و وجوب إبعادها عن الاستغلال و التوظيف السياساوي وترقية سياسات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية قائمة على مطلب ضم الجميع و العدالة الاجتماعية إلى جانب استراتيجيات لإعمار البلاد يحدوها مبدأ التوزيع العادل للفرص وللثروة الوطنية و ما يأتي منها من رفاهية.

أيتها المواطنات الفضليات

أيها المواطنون الأفاضل

على الصعيد الدولي و انطلاقا من القاعدة هذه و قناعة منها بوجاهة أفكارها ضمت الجزائر جهودها إلى جهود دول أخرى قصد بث ثقافة السلم و التضامن والتسامح و الحوار بين الشعوب.

من هذا المنظور كانت بلادنا من رواد الدعوة إلى تعزيز الحوار بين الحضارات و الثقافات والديانات وترقية ثقافة السلمي فأسهمت بذلك إسهاما مشهودا في جعل المجتمع الدولي يقف أكثر فأكثر في وجه دعاة الصراع والتفرقة بين شعوب المعمورة.

من ثم دأبت الجزائر على الصعيد الدولي على ترقية مبادئ ومثل ميثاق الأمم المتحدة و مقاصده

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي
للعيش معا في سلام

في جميع العلاقات الدولية سواء أتعلق الأمر بحل النزاعات السياسية أم بترقية علاقات اقتصادية أكثر توازنا.

و هنا يحق لشعبنا الافتخار بأن بلاده كانت الرائدة قرابة خمسة عقود قبل اليوم في ترقية مطلب حوار عالمي بغية الوصول إلى تأسيس علاقات اقتصادية أكثر إنصافا وتكاملا بين الدول المتقدمة والشعوب المستضعفة خلال جمعية عامة استثنائية للأمم المتحدة.

لقد كان تعامل الجزائر مع جيرانها و كافة شركائها قائما على مبادئ السلم والتعايش و التعاون وحسن الجوار.

أيتها المواطنات الفضليات
أيها المواطنون الأفاضل

بما أن العالم مقبل على الاحتفال بيوم 16 ماي 2018 لأول مرة منذ إعلان هذا اليوم «يوما عالميا للعيش معا في سلام» من حق بلادنا أن تفتخر بمبادرتها بهذا المسعى المكتوب له الديمومة والذي يهدف إلى حمل أجيال المستقبلي في القريب العاجل إلى القيام بنفسها ببناء عالم أفضل قائم على التسامح والاحترام المتبادل في كنف الاختلاف و التنوع و التضامن.

على شعبنا أن يظل من رواد ثقافة السلم والتعايش بالمزيد من الجهد والمثابرة لترقيتها داخل قطرنا بترقية ملموسة من خلال ترقية الحس المدني و تقديس العمل وحب الوطن.

> على شعبنا أن يظل من رواد ثقافة السلم والتعايش بالمزيد من الجهد والمثابرة لترقيتها داخل قطرنا بترقية ملموسة من خلال ترقية الحس المدني و تقديس العمل وحب الوطن.

و من خلال هذا التصرف النبيل نبقى مدافعين أشاوس عن الصورة الحقيقية الحميدة للإسلام ديننا الحنيف وعلى تقدم الجزائر باستمرار على نهج البناء والازدهار وتكريس رسالة شهدائها الأمجاد.

و في ختام رسالتي هذه أتوجه إلى أبناء وبنات شعبنا الكريم أينما كانوا في الجزائر أو في ديار الغربة بأخلص التهاني والتمنيات بمناسبة شهر رمضان المعظم متمنيا لهم صياما مقبولا وذنبا مغفورا و الصحة والهناء لهم و للأمة الإسلامية جمعاء».

قام معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بعدة نشاطات شملت مجال التعاون الخارجي إذ أنه وبعد أن شارك في أشغال منتدى الأعمال الجزائري-الاسباني الذي انعقد بالجزائر العاصمة، أجرى زيارة عمل إلى جمهورية غينيا دامت ثلاثة أيام ، وهذا قصد تعزيز سبل التعاون بين الجمهوريتين والنظر في القضايا ذات الاهتمام المشترك.
هذا وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية استقبلت خلال نفس الفترة وفدا ماليا بهدف التباحث لتكريس أطر التعاون الجزائري المالي خاصة في مجال تهيئة الإقليم.

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
في اشغال منتدى الاعمال الجزائري-الاسباني

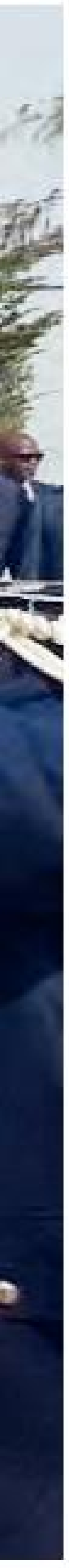

شارك وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي في اشغال منتدى الاعمال الجزائري-الاسباني الذي انعقد بالجزائر يوم الثلاثاء 03 افريل 2018 تحت الرئاسة المشتركة لكل من وزير الصناعة والمناجم السيد يوسف يوسفي و أمينة الدولة للتجارة الاسبانية السيدة ماريا لويزا بونسيلا.

لقد شارك في المنتدى ، الذي انعقد على هامش الدورة السابعة للاجتماع الثنائي الجزائري الاسباني الرفيع المستوى ، حوالي 700 مشارك جزائري و اسباني مشكلين من ممثلين للهيئات المؤسساتية و المؤسسات المالية و متعاملين اقتصاديين و قطاعات أخرى كقطاع الصناعة الغذائية و الطيران و البنوك و الصناعات المعدنية و الآلات الصناعية و مواد البناء و النقل.

و على هامش هذا المنتدى التقى السيد الوزير نور الدين بدوي بوزير الداخلية الاسباني السيد غوان اغناسيو زويدو الفاريز، هذا ووقع الطرفان على اتفاق خاص بالتكوين بين مدرستي الحماية المدنية للبلدين.

كما شكل هذا اللقاء فرصة سانحة من خلالها أشاد الوزيران بنوعية العلاقات الجزائرية–الاسبانية ، مجددين عزمهم على تعزيز و توسيع التبادلات الى مجالات اخرى ذات الاهتمام المشترك لاسيما تلك التي تخص المجال اللامركزي.

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
في زيارة رسمية إلى جمهورية غينيا

بدعوة من وزير الدولة ، وزير الامن والحماية المدنية الغيني، عبدول كابيلي كامرا قام وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي بزيارة رسمية إلى جمهورية غينيا ، إذ حل السيد الوزير بالمطار الدولي للعاصمة الغينية كوناكري يوم 16 افريل 2018 وشرع مباشرة بعدها في زيارته لها التي امتدت إلى غاية 18 أفريل 2018 .

استهل السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية مخطط عمله بزيارة رسمية إلى مركز الاتصالات السلكية و اللاسلكية لوزارة الأمن و الحماية المدنية و كذا المدرسة الوطنية للشرطة و الحماية المدنية بمنطقة كابيلين ، أين حظر السيد الوزير عروضا عسكرية من قبل الطلبة ،هذه التي كانت مسبوقة بدقيقة صمت إجلالا و ترحما على شهداء الطائرة العسكرية التي سقطت يوم 11 أفريل 2018ببوفاريك .

كما حضر السيد الوزير عرض فيلم مصور حول نشاطات المدرسة منذ إنشاءها ، الأمر الذي عكس مدى فاعلية و دور الضباط خاصة منهم أولائك الذين

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يستقبل من طرف وزير الشؤون الخارجية و الغينيين بالخارج و وزير ادارة الاقليم و اللامركزية

خلال زيارته إلى جمهورية غينيا استقبل وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية من طرف وزير ادارة الاقليم و اللامركزية الغيني الجنرال بوريما كوندي و من طرف وزير الشؤون الخارجية و الغينيين بالخارج السيد مامادي توري. وخلال لقاءه مع وزير إدارة الاقليم و اللامركزية تطرق السيد نورالدين بدوي إلى التشاور بخصوص ميكانيزمات التعاون الثنائي في هذا المجال، معربا عن جاهزية قطاعه لتبادل الخبرات لاسيما تلك المتعلقة بإعادة بعث الدورات التكوينية. و عند استقباله من طرف وزير الشؤون الخارجية و الغينيين بالخارج، دعا السيد الوزير الى توطيد التبادلات و العلاقات مع غينيا، لاسيما فيما يخص التكوين و الدعم التقني. ومن جهته، أكد وزير الخارجية الغيني أن زيارة السيد نورالدين بدوي تعد ترجمة قوية لتلك الجهود التي من شأنها أن تعيد بعث ديناميكية جديدة للعلاقات الجزائرية-الغينية.

تكونوا في مدارس الشرطة الجزائرية و استفادوا من الخبرات الجزائرية في هذا المجال ، في الأخير اختتمت الزيارة بتوقيع السيد الوزير على السجل الذهبي للمدرسة و اخذ صور تذكارية .

و قد أعرب السيد الوزير عن أهمية العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين ، و عبر عن الرغبة المتبادلة بين الدولتين من أجل ترقية العلاقات وجعلها أكثر ديناميكية ، وفي نفس السياق إن العلاقات بين البلدين كانت قد تعززت بتأسيس لجنة مشتركة جزائرية غينية بعد الزيارة التي قام بها نظيره الغيني إلى الجزائر العام الماضي ، وأشار السيد الوزير بهذه المناسبة إلى الرغبة المشتركة من أجل «وضع ميكانيزمات و آليات تسمح بمتابعة القرارات و التوصيات «.

واصل السيد الوزير زيارته بالجمهورية الغينية، الى عدد من الهيئات الحكومية تحت وصاية وزارة الامن العمومي و الحماية المدنية لجمهورية غينيا، لاسيما مركز الشركة بطاموطو والوحدة المتنقلة للتدخل و الامن و كذا المديرية الوطنية للحماية المدنية بوسط العاصمة كوناكري أين وقع مع نظيره الغيني على اتفاقية تعاون في مجال الامن العام و الحماية المدنية.

و لقد صرح السيد الوزير بهذه المناسبة بأن هذه الاتفاقية ستسمح بإثراء الإطار القانوني الكائن بين الطرفين ناهيك عن توطيد علاقات التبادل بين جهازي الشرطة و جهازي الحماية المدنية للبلدين من جهة ، ومن جهة أخرى أكد السيد الوزير على جاهزية الدولة الجزائرية من أجل مرافقة مسار تدعيم قدرات و كفاءات الشرطة الغينية، هذا من خلال تنظيم دورات تكوينية في مختلف التخصصات المرتبطة بالوقاية و مكافحة الجريمة العابرة للقارات بشتى انواعها. اما فيما يخص الحماية المدنية فقد أعلن السيد الوزير أيضا عن الجاهزية التامة لقطاعه بهدف تعزيز التعاون قصد تقوية التزامات و قدرات الحماية المدنية الغينية لكسبها مزيدا من الفاعلية.

« تعاون جزائري-مالي
في مجال تهيئة الاقليم»

في اطار التعاون الجزائري-المالي في مجال تهيئة الاقليم، و قصد التعزيز التقني لقدرات الهيئات المالية عن طريق تبادل الخبرات ، وبهدف إعداد مخططات تهيئة الإقليم ووضعها حيز التطبيق ، قامت بعثة مالية مكونة من 5 إطارات تابعة لوزارة تهيئة الاقليم المالية (المديرية الوطنية لتهيئة الاقليم) بزيارة إلى الجزائر امتدت من 15 إلى 19 أفريل 2018 ، بهدف الاستفادة من خبرة قطاع الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية في هذا المجال وكذا التحاور مع إطارات الوزارة حول مختلف المواضيع ذات الصلة.

وفي ذات السياق تم تسطير برنامج ثري للإجابة على تطلعات البعثة المالية.

وقد استقبلت هذه البعثة من طرف مختلف المديريات المكلفة بتهيئة الاقليم، لاسيما المديرية العامة لتهيئة الإقليم والوكالة الوطنية لتهيئة و جاذبية الأقاليم ،هذه التي عرضت الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الاقليم، و كذا مختلف الدراسات التي قامت بها في هذا المجال .

وقد تم استقبال أعضاء البعثة من طرف السيد والي ولاية تيبازة ، وبحضور إطارات محلية بغرض تبادل الخبرات والتجارب بين المتعاملين ، حول إعداد أدوات التخطيط الفضائي على المستوى المحلي و وضعها حيز التطبيق.

في نهاية زيارتهم بالجزائر، قامت إطارات المديرية العامة للجماعات المحلية باستقبال البعثة ،هذا و قدمت هذه الأخيرة إصلاحات مباشرة من طرف الدولة الجزائرية في مجال اعادة تنظيم الإقليم.

في إطار علاقات التعاون المبرمة مع العديد من الدول العربية و الأوروبية استقبل وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي عدد من السفراء و الممثلين للعديد من الدول العربية و الأوروبية. حيث استقبل السيد أليستار بيرت، الوزير البريطاني المفوض بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا، سعادة سفير كرواتيا بالجزائر، السيد ماران أندريازيفيتشي، سفير اليابان لدى الجزائر السيد كازويا اوغاوا، سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الجزائر جون ديروشر، سفير البحرين بالجزائر، السيد فؤاد صادق البحارنة. كما استقبل رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السيد عبد المجيد بن عبد الله البنيان و سفير جمهورية المانيا الاتحادية بالجزائر السيد ميشائيل زينر على اثر انتهاء مهامه بالجزائر.

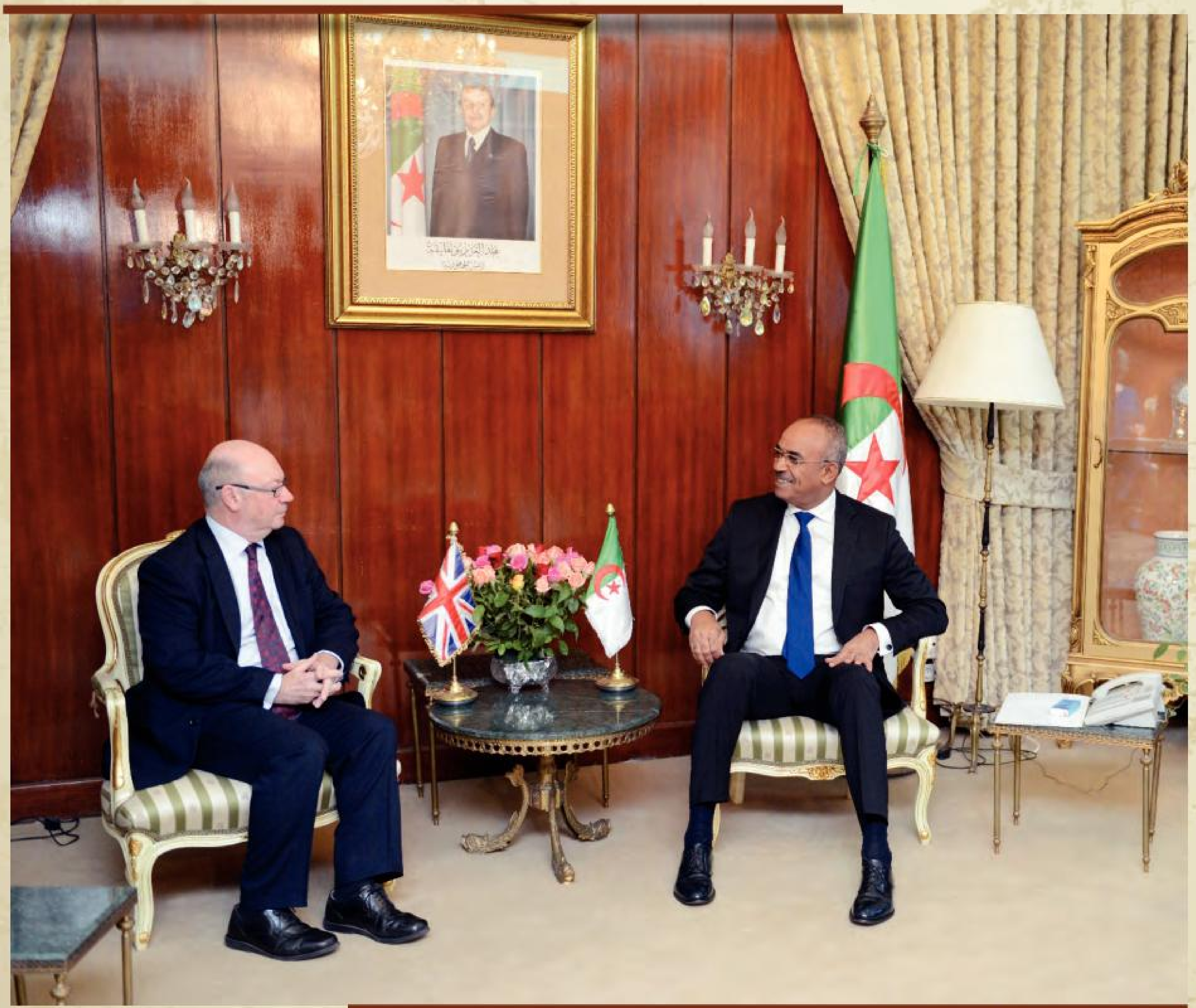

«وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
يستقبل السيد أليستار بيرت، الوزير البريطاني المفوض بالشرق الأوسط و شمال إفريقيا»

«وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يستقبل سفير اليابان لدى الجزائر السيد كازويا اوغاوا»

«وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يستقبل رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السيد عبد المجيد بن عبد الله البنيان»

«وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
يستقبل سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الجزائر جون ديروشر»

«وزير الداخلية و الجماعات المحلية
و التهيئة العمرانية يستقبل سفير
جمهورية المانيا الاتحادية بالجزائر
السيد ميشائيل زينر»

الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

يشارك في اجتماع هيئة أمناء جائزة الأمير نايف للأمن العربي

شارك الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون، أيام12و 13جويلية 2018 بمدينة تونس، عاصمة الجمهورية التونسية ، في أشغال اجتماع اللجنة العليا لهيئة أمناء جائزة الأمير نايف للأمن العربي، تحت رعاية الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب.

و عكف أعضاء اللجنة العليا لهيئة أمناء جائزة الأمير نايف للأمن العربي، من المسؤولين رفيعي المستوى بوزارات الداخلية و أجهزة الأمن العربية ، على دراسة جدول أعمال الاجتماع التحضيري للهيئة لعام 2018، لاسيما ما تعلق بتسليم وسام الجائزة من الدرجة الممتازة و من الدرجة الأولى لجائزة الأمير نايف للأمن العربي التي تسعى إلى الإسهام في تحقيق الأمن للمجتمعات و الشعوب العربية في شتى مجالات الحياةو تحقيق الأمن لهم في حاضرهم ومستقبلهم.

تجدر الاشارة أنه شارك الى جانب السيد الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية خلال هذا الاجتماع كل من أصحاب المعالي و السادة :

- وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية و الرئيس الفخري لمجلس وزراء الداخلية العرب رئيسا للهيئة،
- نائب رئيس مجلس الوزراء و وزير الداخلية في دولة الامارات،
- الأمين العام لجامعة الدول العربية،
- وكيل وزير الداخلية في المملكة العربية السعودية،
- وزير الداخلية الأسبق بالمملكة الأردنية الهاشمية،
- الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب،

الجمهورية الجزائرية
وزارة الداخلية والجماعات
من أجل موسم

الديمقراطية الشعبية
المحلية والتهيئة العمرانية
اللقاء الوطني
التحضير لموسم الإصطياف
ناجح
09 جوان 2018
قصر الأمم نادي الصنوبر-الجزائر
interieur.gov.dz

اللقـــــاء الوطنـــــي للتحضير لموسم الاصطياف 2018 «من أجل موسم اصطياف ناجح»

التحضير لموسم الاصطياف 2018

نظمت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يوم السبت 09 جوان 2018 بقصر الأمم- نادي الصنوبر لقاءا وطنيا للتحضير لموسم الاصطياف موسوم تحت عنوان «من أجل موسم اصطياف ناجح» بحضور السادة وزير السياحة عبد القادر بن مسعود، ووزير الرياضة محمد حطاب، ووزير الثقافة عز الدين ميهوبي، و ممثلي مختلف القطاعات الوزارية المشاركة في مخطط عمل المتعدد القطاعات خاص بموسم الاصطياف 2018 ، كما تابعه عبر تقنية التحاضر عن بعد السيدات و السادة ولاة الجمهورية و المنتخبين المحليين و اطارات الادارة المحلية عبر كل التراب الوطني.

خلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بالمناسبة أكد أن الدولة تسعى بناءا على تعليمات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى تحقيق التنمية السياحية وهذا بالتركيز على ترقية الاستثمار السياحي، من منطلق أن هذا التوجه تفرضه أهداف تنويع الاقتصاد الوطني التي تقتضي تفعيل آليات جديدة ومبتكرة من أجل خلق الثروة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي من خلال إشراك الجماعات المحلية في هذا المجال قصد تثمين الإمكانيات السياحية التي تزخر بها بلادنا . وفيها هذا الصدد شدّد السيد الوزير على ضرورة التزام الولاة من أجل إنجاح موسم اصطياف 2018 ، من خلال تكثيف عمليات الرقابة على كل المستويات و السهر على تسخير كل الوسائل وكذا تذليل الصعوبات امام كل المستثمرين و تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف القطاعات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقطاع السياحة.

كما أشار السيد الوزير، إلى تنصيب اللجنة الوطنية المكلّفة بتسيير ومتابعة هذا الحدث،تحت إشراف السيد الأمين العام لوزارة الداخلية السيد صلاح الدين دحمون ، تسهر على تكثيف التعاون بين القطاعات و المتابعة و التنسيق على المستوى المحلي و هو ما سمح بتنظيم ثلاث لقاءات جهوية في كل من تلمسان ضم ولايات الغرب ، الجزائر العاصمة ضم ولايات الوسط ، و عنابة ضم ولايات الشرق تهدف الى ضمان التنسيق على أعلى مستوى لرفع كل العوائق التي تمت معاينتها على مستوى 14 ولاية ساحلية خلال مواسم الاصطياف.

ودعا الوزير في هذا الصدد الولاة إلى تعزيز دور اللجان الأمنية على مستوى الولايات الساحلية من أجل التصدي للمستغلين غير الشرعيين للشواطئ ووضع حد لكل التجاوزات، بغية حماية حقوق ومكتسبات المصطافين وحماية هذه المساحات، التي هي ملك للمواطن بقوة القانون.

وشدد في هذا الإطار على أن السياسة السياحية للجزائر مرتكزة على «ضمان الدخول الحر والمجاني للشواطئ، والحرية التامة للمصطاف في استخدام مستلزمات الاصطياف الخاصة به أو استئجارها على مستوى الشواطئ.

و عرف اللقاء مداخلات لممثلين عن الوزارات المشاركة والهيئات الأمنية، حيث تم استعراض برامج دوائرهم القطاعية في مجال التحضير لموسم الاصطياف كما شهد عدد من التدخلات لخبراء و مختصين في المجال من القطاعات الوزارية المعنية، تعلقت بتطوير و تثمين السياحة الداخلية.

كما تم على هامش هذا اللقاء اللقاء الوطني تنظيم معرض بمشاركة 10 فاعلين يمثلون هيئات حكومية بهدف تسليط الضوء على مجهودات الدولة من اجل ضمان تنظيم أفضل لموسم الاصطياف 2018.

مقتطفـــــــــات من كلمة معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

... تثري أشغال هذا اللقاء الذي يندرج في إطار التزامنا بنظرة فخامة رئيس الجمهورية الذي أكد على أن "التنمية السياحية بالجزائر أضحت أولوية وطنية وخيارا أساسيا نأمل أن يحتل موقع الصدارة من حيث هو عامل للنمو و أداة له...

...ما هذه إلا نبذة مختصرة عن أهم الإجراءات المتخذة من أجل ضمان موسم اصطياف هادئ و آمن، والجهود متواصلة بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية لا سيما قطاعي السياحة والشباب والرياضة،إضافة إلى إشراك مختلف الفاعلين المحليين ،ويبقى الهدف واحد وهو الوصول إلى موسم اصطياف يرقى إلى تطلعات المواطن،مع تحسين الخدمة العمومية وضمان راحته وكذا تحسين الوجهة السياحية لبلادنا في ظل سياسة فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى "وضع بلادنا في مصاف الوجهات الكبرى للسياحة الدولية و جعلها تستفيد من الديناميكية العالمية في هذا المجال"...

... تجسيدا لهذه الأهداف وبالعمل مع مختلف القطاعات المركزية والجماعات المحلية تم تنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بسير ومتابعة موسم الإصطياف لسنة 2018 والتي يترأسها السيد الأمين العام لدائرتنا الوزارية ،بما سمح بضمان التنسيق على أعلى مستوى لرفع كل العوائق التي تمت معاينتها على مستوى 14 ولاية ساحلية خلال مواسم الاصطياف الماضية ....

...كما تقرر تأكيدا لإشراك الجماعات المحلية، تدعيمها بلجان ولائية مكلفة بالتحضير ومتابعة موسم الاصطياف، من خلال القيام بخرجات ميدانية للوقوف على وضعية الشواطئ....

مقتطفـــــات من كلمة معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

...إن الجماعات المحلية مدعوة للحفاظ على الصورة الجمالية لولاياتنا وبلدياتنا من خلال القضاء على المفرغات العشوائية ، مع الحرص على مضاعفة عمليات رفع النفايات خاصة في الولايات الساحلية التي تعرف إقبالا كبيرا للمواطنين مع السهر على القضاء على كل النقاط السوداء المتعلقة بتدفق المياه القذرة بالشواطئ عن طريق توفير محطات تصفية المياه القذرة أو من خلال إنجاز مصبات لهذه المياه بعيدة عن الشواطئ....

...وفي هذا الإطار لابد على الجماعات المحلية السهر على تكثيف عمليات التحاليل الفيزيائية والكيمائية لمياه البحر و كذا التحاليل البيكترولوجية من طرف المصالح المختصة من اجل تفادي الامراض المتنقلة عن طريق المياه ضمانا لسلامة المواطن المقيم و الزائر...

... ينتظر من الجماعات المحلية، لتفادي التسممات الغذائية والبيع العشوائي للمواد الاستهلاكية على مستوى الشواطئ تكثيف عمليات المراقبة التي تقوم بها الفرق المشتركة على مستوى المحلات التجارية، والمطاعم والفنادق والمخيمات الصيفية....

...ووعيا منا بضرورة إشراك المواطن في هذه الحملات،سيتم إطلاق الطبعة الأولى للقوافل التحسيسية حول نظافة المحيط تحت شعار "معا لبناء بيئة نظيفة وجزائر جميلة" مع التكثيف من حملات التحسيسية و الإعلامية على مستوى المحلي طيلة موسم الاصطياف من خلال ابراز اهم الامكانيات التي تزخر بها البلديات الساحلية إضافة إلى إنماء الوعي الصحي و ثقافة الإستهلاك لدى المواطنين حفاظا على سلامتهم و صحتهم...

..الحرص على إعادة فتح مراكز العطل التابعة للبلدية ،دور الشباب ، قاعات الرياضة ،مراكز الايواء ،وكل الاماكن التي من شأنها تعزيز التواصل والتبادل الثقافي بين شباب الجزائر،مع متابعتكم الشخصية والميدانية لعمليات.....

...كما أدعو السيدات والسادة الولاة إلى إيلاء أهمية خاصة للمسابح والسهر على إعادة فتحها على مستوى كل بلديات التراب الوطني و هذا من أجل منح فرصة الاستمتاع بموسم الاصطياف لأبنائنا الذين لم يتمكنوا من التوجه الى الشواطئ...

ندعو كذلك السيدات السادة الولاة ورؤساء البلديات ،الى تذليل كل العقبات التي قد تواجه المستثمرين والسهر على تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف القطاعات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقطاع السياحة.

... ولضمان متابعة ميدانية محلية تقرر تنصيب متصرف الشاطئ على مستوى الشواطئ المسموحة للسباحة خاصة تلك التي تعرف إقبالا كبيرا للمواطنين و قد خضع هذا المتصرف الى تكوين تم تنظيمه من قبل دائرتنا الوزارية في جميع المجالات التي ترتبط بتسيير الشواطئ...

... تجسيدا لهذه الرؤية الطموحة تم تسطير برنامج عمل خاص بموسم الإصطياف 2018 كان ثمرة مجهودات كبيرة بذلت، بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية، الجماعات المحلية ومختلف الفاعلين، بهدف توفير كل الظروف الملائمة لإنجاح هذا الموسم وإرضاء المصطاف من جهة، وكذا ضمان النهوض بالسياحة كقطاع إنتاجي يمكن المراهنة عليه كبديل اقتصادي ...

مداخلات السادة الوزراء بمناسبة اللقاء الوطني للتحضير لموسم الاصطياف

وزير الثقافة:

توسيع النشاط السياحي للوصول إلى الاحترافية

أما وزير الثقافة عز الدين ميهوبي، فقد ركز في كلمته على ضرورة الوصول إلى الاحترافية الحقيقية من خلال توسيع النشاط السياحي إلى المناطق الداخلية، علاوة على توفير الظروف الملائمة ووضع منهجية تنتهي في النهاية إلى إرساء منظومة وطنية ذات بعد ثقافي بشكل عام.

وبخصوص برنامج دائرته الوزارية لموسم الاصطياف القادم، أوضح ميهوبي، أنه تم التركيز على المهرجانات الوطنية الفنّية من أجل تسويق المنتوج الوطني، إلى جانب توجيه جملة من القوافل الفنية إلى المناطق الداخلية، كما تم تسطير 11 مهرجانا وطنيا ودوليا خلال شهري جويلية وأوت.

وبالإضافة إلى تنظيم مكتبات متنقلة على مستواها أشار الوزير، إلى أن الشواطئ ستستفيد هذا العام من عروض سينمائيةّ مع تنظيم قافلة سينمائية ستجوب مختلف مناطق الوطن تحت عنوان «السينما للجميع»، فضلا عن تنظيم مشاريع فنية نشطة من خلال استقدام فنانين من الجالية الوطنية في الخارج لإحياء حفلات في الجزائر وكذا إرسال فنانين من الجزائر لتنظيم حفلات للجالية في المهجر في سياق تكريس التفاعل الايجابي.

وزير السياحة والصناعة التقليدية:

تعليمات لاستدراك التأخر في إنجاز الهياكل

من جهته يراهن وزير السياحة عبد القادر بن مسعود، على نجاح موسم الاصطياف القادم، من خلال تنفيذ جملة من العمليات التي ضمّنها في تعليماته المسداة لمديري السياحة عبر مختلف مناطق الوطن من أجل السهر ومتابعة كافة التحضيرات الخاصة بموسم الاصطياف، إلى جانب استدراك التأخر في إنجاز الهياكل السياحية.

وأشاد الوزير في هذا السياق بالتزام القطاعات الأخرى لضمان التنسيق الأفضل فيما بينها، مشيرا إلى أن رهان البلاد يكمن على المدى البعيد في ترقية السياحة على ضوء اعتماد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم لـ 2030.

وزير الشباب و الرياضة:

مخيمات صيفية لشباب الجنوب والهضاب العليا

من جانبه وصف وزير الشباب والرياضة محمد حطاب، العمل القائم بين مختلف القطاعات الوزارية لإنجاح موسم الاصطياف ببادرة خير وخطوة محفّزة لتطوير مجالات الشراكة والتعاون من أجل تكريس تنمية مستدامة.

وبعد أن أشار إلى أن قطاعه دأب منذ سنوات على المشاركة في برنامج الاصطياف أوضح حطاب، أن 30 ألف شاب من الجنوب والهضاب العليا سيستفيدون هذه السنة من إقامات بالمخيمات (مخيمان في كل ولاية ساحلية)، فضلا عن تشجيع ثقافة التطوع بين أوساط الأطفال و الشباب.

وبعد تذكيره بتسطير قطاعه لبرنامج خاص بشهر رمضان وذكرى عيد الاستقلال، ركز الوزير في كلمته على التحضيرات الخاصة بالألعاب الافريقية للشباب في طبعتها الثالثة التي ستحتضنها الجزائر، داعيا قطاع السياحة لتوسيع النشاط عبر الفضاءات المخصصة لبيع المنتوجات الحرفية اليدوية للتعريف بالبعد الثقافي للبلاد.

150 الف شرطي مجند لتأمين موسم اصطياف 2018

خلال مداخلة ممثل المديرية العامة للأمن الوطني في إطار المخطط الأمني الخاص بتأمين موسم الاصطياف على المستوى الوطني ، اشار الى تسخير مصالحه 150 ألف شرطي بمختلف الرتب، إضافة إلى الوسائل و التجهيزات اللازمة كالطائرات المروحية وكاميرات المراقبة، وذلك عبر مختلف النقاط الحساسة و الشواطئ.

في هذا الإطار، اشار ممثل المديرية العامة للامن الوطني ، إلى مختلف الترتيبات التي اتخذتها مصالحه سواء في اطار نشاطات مديرية الأمن العمومي في مجال تنظيم حركة المرور و تنقل الاشخاص خلال موسم الاصطياف اوفي مجال تأمين ومرافقة التظاهرات الرياضية و الثقافية و الفنية خلال موسم وكذا مجال الصحة العمومية و حماية البيئة .

وفي هذا الشأن، أشار إلى انه تم وضع حيز الخدمة 77 مركز شرطة، مدعمين ب 1700 شرطي من مختلف الرتب، منهم 100 من العنصر النسوي، مجهزين بكل الوسائل و التجهيزات الضرورية لضمان عملية تأمين المصطفين ب81 شاطئ مسموح للسباحة متواجد ضمن إقليم اختصاص الأمن الوطني على مستوى 14 ولاية ساحلية ، مشيرا أنه تم تسخير "1337 دراج، 4269 عون شرطة مرور لإنجاز مهام الدوريات الراكبة و الراجلة إلى جانب 1604 شرطي لتأمين الولايات الساحلية، مكلفين بالمراقبة و التأمين و الوقاية و التدخل.

كما تم تخصيص في إطار هذا المخطط الأمني "72 جهاز رادار و695 جهاز قياس نسبة الكحول في الدم للتصدي لأي عمل متهور من شأنه المساس بحياة وممتلكات مستعملي الطريق العام، منوّها في نفس السياق بجملة الحملات التحسيسية والتوعوية التي سيتم تنظيمها خلال فصل الصيف، و التي تهدف الى مرافقة المصطافين وكذا مستعملي الطريق العام في مجال التوعية و التحسيس من حوادث المرور .

كما اكد خلال تدخله على ان وحدات المديرية العامة للأمن الوطني وتشكيلاتها الشرطية الموضوعة في الميدان ستسهر على تكثيف الانتشار الميداني عبر مختلف شبكات الطرق و المواصلات التي ستشهد حركة مكثفة للمرور، مع تدعيمها بالسرب الجوي، بغية تأمين ومراقبة الأماكن التي تعرف توافدا مكثفا للمصطافين كالشواطئ و الغابات وأماكن الاستجمام و الراحة، دون إغفال الأماكن المنعزلة كالشواطئ غير المحروسة في أجواء وقائي .

20 الف دركي و نشاط وقائي جواري لتامين أماكن الراحة و الاستجمام

أكد ممثل قيادة الدرك الوطني خلال عرضه للمخطط الخاص لتأمين موسم الاصطياف 2018 على وضع تشكيلات أمنية، وقائية وردعية مكيفة مع مختلف أشكال و أماكن بروز الجنوح والإجرام تحت التسخير مع إضفاء نشاط وقائي وجواري قصد تأمين أماكن الراحة والاستجمام و مراقبة الشواطئ، الغابات و المنتزهات و طرق المواصلات وتنظيم حركة المرور من أجل التكفل الآني بالانشغالات الأمنية للمواطنين .

و أشار المتدخل خلال حديثه إلى انه سيتم استغلال كل الوسائل المادية والبشرية المسخرة من طرف القيادة في سبيل تقديم خدمة نوعية ، وفي هذا الشأن،أشار إلى انه سيتم تسخير أكثر من 20.000 دركي لضمان عملية تأمين المصطفين ، من بينهم اكثر من2000 دراج ، فضلا على تخصيص أكثر من 2000 مركبة؛ إضافة إلى مختلف الوسائل والتجهيزات اللازمة كالحوامات و الافواج السينوتقنية وذلك عبر مختلف النقاط الحساسة والشواطئ .

كما انه سيتم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية موسم الإصطياف لسنة 2018، لتزامنه مع شهر رمضان الفضيل، أين سيتم تدعيم التشكيلات الأمنية الثابتة والمتنقلة للمراقبة السطحية نهارا وليلا بإجراءات وتدابير خاصة بالشهر الكريم، تمتد أيضا لتأمين الدخول الإجتماعي لهذه السنة.

كما نوّه ممثل قيادة الدرك الوطني لمكسب الأمن و أشار هذا الشأن إلى أهمية الجانب الاتصالي و اشار الى مشاركة مصالحه في الحصص الإذاعية و تنظيم الأبواب المفتوحة، والحملات التحسيسية في المخيمات الصيفية، أماكن الاستجمام والشواطئ . قصد التحسيس و تثمين بهذا المكسب الجماعي الذي يتطلب تكاثف جهود جميع الفاعلين للحفاظ عليه .

اكثر من 180 ألف عون حماية مدنية مجند لموسم دون مخاطر

خلال اللقاء الوطني للتحضير لموسم الاصطياف الذي احتضنه قصر الامم بنادي الصنوبر يوم السبت 09 جوان 2018 ، اشار ممثل المديرية العامة للحماية المدنية في تدخله الى مختلف الترتيبات و التدابير البشرية و المداية التي وضعتها المديرية العامة للحماية المدنية في اطار مخططها تحسبا لانطلاق موسم الاصطياف ، حيث اشار الى تجنيد 18000 عون محترفين وموسميين لحراسة 401 شاطئ مسموح للسباحة من ضمن 611 شاطئ على طول الشريط الساحلي الوطني ، موضّحا أنه تم تحديد 210 شاطئ غير مسموح للسباحة من ضمن 608 شاطئ بسبب خطورتها على سلامة المصطافين ، كما نوّه بزيادة عدد المسخرين التي قدرت ب 3000 عون مقارنة مع 2017 ، سيقومون بحراسة الشواطئ المسموحة للسباحة على امتداد 04 أشهر ، بداية يونيو الى غاية 30 سبتمبر و ذلك من الساعة 09 صباحا إلى 19 مساءا .

فضلا عن التدعيم بوسائل مادية هائلة و معتبرة خاصة في ما يتعلق بالزوارق المطاطية للتدخل السريع في عمليات الإنقاذ في البحر وكذا المعدات الجماعية والفردية .

و ذكّر خلال مداخلته الى ان أعوان الحراسة في 2017 قد قاموا ب 80247 تدخل سمح بإنقاذ أكثر من 53793 شخص من الغرق في حين تم تسجيل وفاة 128 شخص منها 75 توفوا غرقا في الشواطئ الممنوعة للسباحة.

كما اشار الى اعتماد المديرية العامة للحماية المدنية على الوقاية عن طريق التحسيس والتوعية، للتقليل من حصيلة موسم 2017 ، بتنظيم أسابيع تحسيسية من أخطار البحر والسباحة على مستوى كل القطر الوطني، و كذا بتنظيم أبواب مفتوحة، الدروس بالمساجد، و قوافل الوقاية طيلة موسم الاصطياف و كذا اشراك الصحافة والإذاعات الجهوية ببث مختلف التوصيات الأمنية و الومضات التحسيسية لمختلف الأخطار و هذا قصد ترسيخ الثقافة الوقائية عند المواطن التي تبقى الوسيلة الوحيدة للحد أو التقليل من هاته الأخطار، خاصة وأن تحليل الإحصائيات التي أنجزت خلال ال 05 سنوات الاخيرة أرجعت الأسباب الرئيسية للغرق الى ان السباحة في الشواطئ الممنوعة ، أو خلال خارج أوقات الحراسة في الشواطئ المحروسة .

اللجنة المتعددة القطاعات لتحضير موسم الاصطياف

« مجال تنسيق قطاعي لتكفل أمثل بالمصطاف»

قام وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، السيد نور الدين بدوي ، خلال اجتماع خصص لتقييم موسم الاصطياف 2017 و التحضير للموسم المقبل بتنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بتحضير ومتابعة موسم الاصطياف،تحت إشراف السيد الأمين العام لوزارة الداخلية السيد صلاح الدين دحمون و التي تهدف الى تكثيف التعاون بين القطاعات و المتابعة و التنسيق على المستوى المحلي من اجل إنجاح موسم الاصطياف ،و تسهر على اشراك المجتمع المدني في اطار المقاربة التشاركية و العمل الجواري الذي يتناسب مع الخصوصيات المحلية لكل منطقة.

و في هذا السياق شرعت اللجنة متعددة القطاعات المكلفة بتحضير و متابعة موسم الاصطياف في عقد لقاءات دورية و اعداد تقارير بخصوص موسم الاصطياف، حيث تم تنظيم ثلاث ملتقيات جهوية بخصوص التحضير و متابعة موسم الاصطياف لسنة 2018 و هذا في كل من تلمسان الخاص بولايات الغرب ، الجزائر العاصمة الخاص بولايات الوسط ، وعنابة الخاص بولايات الشرق ، تندرج في اطار إشراك الجماعات المحلية في مختلف التحضيرات قصد انجاح موسم الاصطياف و تهدف الى تثمين القدرات السياحية للاقاليم الوطنية و ضمان مجانية الدخول الى الشواطئ المسموحة الى السباحة مع تحسين الفضاءات المخصصة لراحة السياح و السهر على استفادتهم من خدمات ذات جودة و تشجيع المستثمرين الخواص على الاستغلال الاقتصادي للمؤهلات السياحية للأقاليم ،كمورد مدر لمداخيل هامة للبلديات ، وذلك في إطار المقاربة الجديدة للتنمية المحلية.

و قد انبثق عن هذه اللقاءات الجهوية جملة من الاقتراحات و التوصيات التي ترتب عنها اتخاذ عدة تدابير و إجراءات جديدة قصد التكفل الحسن بسير موسم الاصطياف من أهمها :

تنظيم مسابقة أحسن شاطئ و التي تهدف إلى خلق منظومة تسيير جيدة للشواطئ من قبل الجماعات المحلية التي يجب أن تكون مرجعا من حيث النظافة و السلامة ومصدر هام للمداخيل وكذا بعث روح التنافس في هذا المجال بين البلديات الساحلية ، و قد تم الانطلاق الرسمي لهذه التظاهرة في الفاتح من شهر أفريل 2018 والتي ستختتم في سبتمبر القادم، وبناءا عليها سيتم اختيار أفضل شاطئ في الجزائر من قبل اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير ومتابعة موسم الإصطياف، ومنح جائزة مالية على شكل إعانة للبلدية المختارة.

تعيين متصرف الشاطئ على مستوى الشواطئ التي تعرف اكبر اقبال للمصطافين و هذا بهدف التنسيق مع مع مختلف القطاعات المختصة اقليميا من اجل ضمان التكفل التام والفعال بالمصطافين .

تنظيم و مراقبة كيفية استعمال واستغلال وسائل النزهة والترفيه داخل الشواطئ، لتفادي أي حوادث جانبية، وهذا بالتنسيق مع مصالح الامن المختصة.

إطلاق حملات إعلامية بالتنسيق مع خلية الإعلام الخاصة بالوزارة قبل وأثناء وبعد موسم الاصطياف قصد تثمين مجهودات الدولة في هذا المجال و تحسيس الرأي العام و توعيته .

و لضمان متابعة الميدانية للجهود التي قامت بها السلطات العمومية تم تفعيل لجان تفتيش وزارية من أجل معاينة الشواطئ المغلقة وكشف أسباب غلقها ،و التي شكلت تقاريرها موضوع اشغال اجتماع اللجنة المتعددة القطاعات للتحضير لموسم الاصطياف الذي ترأسه الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون ، يوم الخميس 14 جوان 2018 ، و الذي جاء تبعا لأشغال الملتقى الوطني للتحضير لموسم الاصطياف 2018 المنعقد يوم السبت 09 جوان 2018، حيث سمحت تقارير المهمات التفتيشية التي قام بها إطارات الوزارة على المستويين المركزي و المحلي بتحديد الاسباب المختلفة لغلق هذه الشواطئ و في هذا الخصوص أكد السيد الأمين العام لوزارة الداخلية أن مسالة الشواطئ الممنوعة للسباحة أو المغلقة تشكل أولوية بالنسبة لعمل اللجنة الوطنية، من خلال عمل تشخيصي لهذه الشواطئ و اتخاذ تدابير استعجالية و ملموسة يتم اتخاذها قصد تذليل أسباب غلقها، و ضمان امن و صحة المصطاف بالمقابل، مشيرا في السياق بان الأولوية تخص تلك المغلقة لأسباب بيئية لاسيما تصريف النفايات الصناعية.و اغتنم الفرصة بالمناسبة ليشدد على ضرورة تكثيف أعمال المرافقة لأجهزة الأمن قصد تامين هذه الشواطئ و التنسيق مع الجماعات المحلية لتهيئتها بما يسمح بتقديم أحسن الشروط للمصطاف.

كما نوه خلال الاجتماع الذي حضره ممثلو مختلف القطاعات المعنية بالدور الذي يلعبه الجانب الاتصالي في مرافقة المجهودات المبذولة تحضيرا لموسم الاصطياف ، إذ شدد السيد الأمين العام على ضرورة اعلام المواطن و تحسيسه حول المخاطر التي تواجهه و ذلك من خلال تكثيف الأعمال الجوارية التي تشرك مختلف الفاعلين المعنيين لاسيما الحركة الجمعوية.

كما اعطى تعليمات في هذا الصدد بإيفاد مئة (100) من الإطارات المركزية التابعة لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية خلال الايام المقبلة إلى المدن الساحلية للوقوف على مدى تطبيق التدابير بخصوص مختلف الجوانب التحضيرية .

مرافقة الجماعات المحلية و المتابعة الميدانية في التحضير لموسم الاصطياف

أشرف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي يوم الاثنين 09 جويلية 2018 بمقر الوزارة على اجتماع حول سير موسم الاصطياف والتحضير للدخول الاجتماعي القادم وذلك بحضور إطارات الوزارة المكلفة بتسيير هذه الملفات الذين تم إيفاد 100 إطار مركزي منهم لمعاينة سير موسم الاصطياف والتحضير للدخول الاجتماعي القادم حيث تندرج هذه المهمة التفتيشية سياسة الوزارة للتقييم المستمر لكل نشاطاتها خاصة على المستوى المحلي بالإضافة إلى تكريس العمل الجواري ومرافقة الجماعات المحلية لإنجاح هذين الحدثين.

نوه السيد الوزير خلال مداخلته بالمناسبة بأهمية المتابعة الميدانية لكل القرارات والتوصيات المنبثقة عن اجتماع اللجنة الوطنية متعددة القطاعات المتعلقة بالتحضير لموسم الاصطياف كما أكد التزام الوزارة بدورها في مجال توفير الظروف الملائمة لقضاء عطلة مريحة ليشدد في نفس السياق على الصرامة في مواجهة المخالفين لمجانية الدخول إلى الشواطئ.

حملة وطنية تطوعية واسعة لتنظيف المحيط والأماكن العمومية

بادرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الى تنظيم حملة وطنية عبر جميع ولايات الوطن يوم الجمعة 29 جوان 2018 و لقيت الحملة استجابة واسعة من طرف المواطنين وفعاليات المجتمع المدني عبر كامل ولايات الوطن وتزامنت هذه الحملة مع افتتاح موسم الاصطياف على اعتبار انه موسم للعطل والاستجمام مما يستوجب تحقيق نظافة المحيط والفضاءات العائلية التي يتنقل فيها المواطنون كما مست حملات التنظيف معظم شواطىء الوطن بغرض إنجاح موسم الاصطياف وتحقيق بيئة نظيفة تكون منبعا للراحة والاستجمام وتساهم في حفظ الصحة العمومية

وقد سخرت كافة الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح هذه العملية التي تندرج ضمن مسعى وطني في إطار التحضير لموسم الإصطياف وقد تركت هذه الحملة عبر ربوع الوطن الأثر الطيب في نفوس المواطنين من خلال تغير وجه المحيط العمراني للأحسن كما كانت دافعا قويا لتجسيد هذه المبادرة باستمرار.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
حملة وطنية لتنظيف
الفضاءات العمومية
عبر جميع ولايات الوطن
يوم الجمعة 29 جوان 2018
interieur.gov.dz

الجمهورية الجزائرية الد

وزارة الداخلية والجماعات المح

و وزارة الفلاحة و التنمية ال

تنظّمان

الملتقى الوطني حول

الوقاية و مكافحة حرائق الغابات

الجزائر، 26 ماي 2018

interieur.gov.dz

الديمقراطية الشعبية

المحلية والتهيئة العمرانية

ية الريفية و الصيد البحري

الملتقى الوطني للوقاية ومكافحة حرائق الغابات
وسائل مجندة و تنسيق قطاعي للوقاية من حرائق الغابات

عرفت الجزائر خلال صائفة 2017 على غرار العديد من دول العالم موجة من حرائق مست مست 53.571 هكتار من الغابات على مستوى 18 ولاية، وهو ما تسبب في تسجيل أربع وفيات وخسائر مادية جسيمة مست الفضاءات الطبيعية والموارد الفلاحية من أشجار مثمرة وحيوانات.

وللوقاية من هذه الأضرار عكفت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية على إعداد خطة عمل لسنة 2018 بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري الأمر الذي توج بتنظيم مشترك لملتقى وطني للوقاية ومكافحة حرائق الغابات الذي انعقد تحت إشراف وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي بحضور إطارات الدائرتين الوزاريتين وعدد من الولاة المعنية بحرائق الغابات بالإضافة إلى خبراء في المجال.

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يؤكد على رصد كل الامكانيات المادية والبشرية للوقاية ومكافحة الحرائق

خلال كلمته بمناسبة الملتقى الوطني حول الوقاية ومكافحة حرائق الغابات، صرح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي بأن انعقاد هذا الملتقى الوطني الاول من نوعه يندرج ضمن تعليمات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة التي أشداها بعد موجة الحرائق التي شهدتها البلاد سنة 2017 وأما عن الغاية من هذا الملتقى فهي صياغة سياسة وطنية واضحة المعالم للوقاية من هذه الكوارث وفق للمعايير الدولية في أفاق سنة 2030 كما أكد السيد الوزير على ضرورة تعزيز النظام الوطني للوقاية من المخاطر الكبرى من خلال نشاط المندوبين المحليين الذين تم تعيينهم على المستوى المحلي لضمان فعالية اكبر من خلال إقحام الجماعات المحلية في هذا المجال.

15 رتلا متنقلا جديدا لمكافحة حرائق الغابات:

إضافة إلى ما سبق أعلن السيد الوزير عن تدعيم جهاز مكافحة حرائق الغابات بـ 15 رتلا متنقلا جديدا تضاف إلى 20 رتلا متوفرا حاليا وذلك تجسيدا لالتزام معالي الوزير لدى زيارته لولاية تيزي وزو في صائفة 2017 للوقوف على الأضرار التي خلفتها الحرائق التي عرفتها هذه الولاية.

توصيات الملتقى الوطني للوقاية ومكافحة حرائق الغابات

توج هذا اللقاء بجملة من التوصيات الرامية إلى تجسيد القرارات التي انبثقت عن أشغال هذا اللقاء والتي تهدف إلى الوقاية ومكافحة حرائق الغابات منا خلال:

- تعزيز معرفة وفهم أخطار حرائق الغابات من خلال تعزيز وسائل البحث والدراسات والجمع والتحليل واستخدام المعطيات المرتبطة بالكوارث السابقة،
- تشجيع دور العلوم والتكنولوجيات الحديثة في مجال الوقاية (التقييم الدوري للظاهرة، الهشاشة والأخطار عند وقوع الكارثة وبعدها)،
- التطوير الجيد للمعلومات والبرامج التربوية وعمليات التحسيس وتعبئة الساكنة المجاورة للغابات بالمخاطر المحتملة،
- تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي خاصة من خلال إعداد المخطط العام للوقاية المنصوص عليه في القانون رقم 04-20 وتحيين النصوص السارية المفعول ومطابقتها مع المعايير الدولية،
- تعزيز اللامركزية والحكامة من خلال إشراك فعلي للجماعات المحلية وإعادة تحديد أدوار ومهام ومسؤوليات كل الفاعلين المحليين،
- وضع أليات لتعزيز التنسيق بين القطاعات المعنية من خلال تبادل المعارف والمعطيات ووضع حيز التنفيذ مخطط عمل مشترك،
- وضع نظام لمتابعة وتقييم للتطور الملحوظ والعمل على مجابهة المخاطر المحتملة بالاستعانة بمؤشرات علمية ملائمة،
- تخصيص تمويل خاص من أجل التكفل بكل عمليات تسيير المخاطر وعقلنة انجاز واستخدام البرامج المسجلة،
- المشاركة في تعزيز ميكانيزمات التأمينات في مجال المخاطر وتحسين سير الصناديق الخاصة وتعاضد استخدامها،
- تثمين اقتصاد الغابات كفضاءات الراحة واستغلاله للفائدة العامة عبر شراكة عمومية-خاصة.
- مراجعة كيفيات البناءات المكيفة على مستوى الغابات والوقف الفوري للنمو العشوائي لعمران الغابات،
- إعداد وتنفيذ التدابير بصورة ملائمة، الخاصة بالتحضير و التدخل بالأخذ بعين الاعتبار كل الخصوصيات المحلية.
- التحيين المستمر لمخططات التدخل و الإسعافات (les plans ORSEC) وتجديد تأهيل المخزون الأمني.
- تحيين برامج تكوين مختلف المتدخلين بصفة مستمرة بالنظر الى التجارب المكتسبة و المعايير الدولية.
- اتخاذ التدابير الضرورية بصفة مسبقة من اجل تنظيم عمليات التضامن و ضمان استمرارية المرافق و السرعة في إعادة الأوضاع الى ما كانت عليه بعد وقوع الكارثة.
- تطوير التعاون الدولي في مجال التكوين و تبادل الخبرات و استخدام الوسائل و التقنيات الحديثة
- إعادة توجيه برامج و نشاطات البحث نحو بحث تطبيقي و عملياتي و تطوري يأخذ في الحسبان كل انشغالات المسيرين و مستوى التقدم الذي آلت إليه تقنيات الوقاية والمكافحة
- وضع تدبير مؤسساتي للبحث و التقصي حول أسباب حرائق الغابات بتنصيب فرقة مختلطة تتشكل من إدارة الغابات والحماية المدنية والدرك الوطني،
- الأخذ بعين الاعتبار أثار التغير المناخي وانعكاساته على فضاءات الغابات في كل برامج البحث واستغلال الاستثمارات المنجزة من طرف الدولة في هذا المجال وعلى رأسها القمر الصناعي ألكوم سات 01.
- إقامة شبكة وطنية لليقظة والإنذار من أجل الحفاظ على صحة الغابات وتأسيسها بصورة قانونية،
- إشراك فعاليات المجتمع المدني في كل عمليات التحسيس والوقاية ضمن مقاربة تشاركية تدخل فيها مؤسسات الدولة الجوارية كالإعلام، المساجد والمدارس عبر البرامج التوعوية في هذا المجال،
- وضع هيئة مشتركة لمتابعة تنفيذ التوصيات والتي يجب عليها أن تجتمع بصفة منتظمة وتقديم تقارير متعلقة بالانجازات المحققة.

تنسيق العمل ما بين القطاعات و اشراك المواطن لمواجهة حرائق الغابات

قام يوم الخميس 19 افريل 2018 وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي بعرض خطة العمل التي اعتمدتها دائرته الوزارية تحسبا لصائفة 2018 فيما يخص محاربة حرائق الغابات.

في رده على سؤال شفوي بالمجلس الشعبي الوطني، ذكر السيد الوزير بان موجة الحرائق لصائفة 2017 لم تكن بالعادية و لم تمس الجزائر وحدها بل مست العديد من المناطق في العالم مخلفة خسائر باهضة مشيرا الى ان 18 ولاية جزائرية مست في بادئ الأمر لتصل بعدها إلى 38 ولاية و التي تعتبر تيزي وزو الاكثر تضررا حيث استفادت من مبلغ 2.5 مليار دينار من طرف صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية قصد التكفل بالخسائر. في هذا الصدد نوّه السيد الوزير بتعليمات فخامة السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بتعبئة كل الموارد الكفيلة لمجابهة هذه الظاهرة، و التي ترتب عليها التعويض المادي للمتضررين لاسيما عائلات المواطنين الثلاثة ضحايا الحرائق، التعويضات عن الخسائر في العقار السكني التي مست 122 مسكن ريفي و تلك الخاصة بالخسائر في الاشجار المثمرة و الزيتون و العتاد الفلاحي و كذا الثروة الحيوانية. في هذا السياق أعلن السيد الوزير بان قطاعه بالعمل مع وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري عمل على إعادة تأهيل اكثر من 2000 هكتار من الغطاء النباتي و اعادة تهيئة 444كم من المسالك الغابية. اما في الجانب اللوجيستي،

عن تدعيم جهاز مكافحة حرائق الغابات لمصالح الحماية المدنية بخمسة ارتال متنقلة جديدة و ايضا انشاء ارتال جديدة بالولايات التي لا تتوفر بعد عليها، بالإضافة الى انشاء مراكز حراسة و مراقبة. فيما يخص استعمال الوسائل الجوية لمصالح الحماية المدنية فقد صرح السيد الوزير بانه سيتم استعمالها تدريجيا ابتداءا من حملة مكافحة حرائق الغابات لسنة 2018.

من جهة اخرى، تطرق السيد الوزير الى تنصيب اللجنة الوزارية المتعددة القطاعات على مستوى وزارة الداخلية و التي ضبطت استراتيجية اتصالية شاملة لموسم الاصطياف، متعددة الوسائط، تشمل اضافة الى مكافحة مختلف المخاطر خلال موسم الاصطياف، مجال تحسيس المواطنين بمخاطر حرائق الغابات و سبل مكافحتها باشراك المواطن كطرف فعّال خاصة و ان السلوك غير السوي للعامل البشري يعتبر من بين المسببات الرئيسية في اندلاع الحرائق. في هذا الاطار اكد السيد الوزير بان المتسببين في نشوب الحرائق لصائفة 2017 قد تم تقديمهم الى العدالة التي اتخذت الاجراءات اللازمة و القانونية في حقهم.

كما اكد السيد الوزير على الاهمية البالغة التي يوليها قطاعه لهذه الظاهرة و التي تجلت من خلال ادراج مواد اجبارية في مجال الوقاية من المخاطر الكبرى و تسيير الازمات في كل البرامج التكوينية لفائدة المسؤولين و المنتخبين المحليين.

فنوّه السيد الوزير بالمجهودات المبذولة لاسيما من طرف مصالح الحماية المدنية التي جندت 12440 عون متدخل و 238 الية مكافحة الحرائق و كذا 438 وحدة تدخل و اخماد على مستوى الغابات.

اما فيما يخص خطة العمل التي تم اعدادها بالنسبة لصائفة 2018 ، اوضح السيد الوزير بانها خطة متكاملة متعددة السنوات ستشهد ادراج الوسائل التكنولوجية و الحديثة من اجل التحكم الجيد في المخاطر الكبرى وضمان فعالية اكبر في الميدان، لاسيما وضع حيز الخدمة انظمة معلوماتية تتعلق بتسيير الكوارث الطبيعية على غرار نظام معلوماتي لتسيير و متابعة مخططات الاسعاف و التدخل، قاعدة وطنية للمعطيات المتعلقة بالكوارث الطبيعية و المخاطر الكبرى و كذا نظام اخر متعلق بتسيير مخزونات النجدة. من جهة اخرى اعلن السيد الوزير

« معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
يقف على واقع التنمية المحلية بولاية باتنة »

في إطار المتابعة المستمرة لمشاريع التنمية المحلية عبر مختلف ربوع الوطن واستجابة إلى مختلف رغبات المواطنين، قام وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي بزيارة عمل و تفقد إلى ولاية باتنة دامت ثلاثة أيام ، وكان في استقباله يوم السبت 21 أفريل 2018 كلا من ممثلي السلطات المدنية ، العسكرية وجمع من الأعيان على رأسهم والي الولاية السيد عبد الخالق صيودة.

خلال هذه الزيارة وقف السيد الوزير على واقع الديناميكية التنموية في العديد من البلديات ، إذ تفقد العديد من مشاريع المحلية و الجوارية خاصة منها تلك المتعلقة بالاستثمار الخلاق للثروة في كل من بلديات تازولت، اريس، اشمول، فيسديس، عين ياقوت، جرمة و الحاسي. كما عاين السيد الوزير و دشن جملة من المشاريع التي تهدف إلى الدفع بعجلة التنمية في الولاية، مؤكدا أن التسهيلات المقدمة للمستثمرين و المرافقة المستمرة لهم من قبل السلطات العمومية تنصب في فحوى برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي تسهر الحكومة على تنفيذه. من جهة اخرى اشار السيد الوزير الى ان برنامج فخامة رئيس الجمهورية أدى إلى خلق سوق عقارية ، هذه التي مكنت جميع المواطنين بمختلف فئاتهم من ضمان حقوقهم ، من بينها حصولهم على السكن الذي يتوافق ومتطلباتهم .وفي هذا السياق ، قرر السيد الوزير منح برامج خاصة في اطار صندوق الضمان و التضامن للجماعات المحلية قصد تغطية بعض النقائص بالولاية لاسيما تلك المتعلقة بالكهرباء الريفية و توسيع محطة تصفية المياه ، من أجل الاستجابة لرغبات السكان من جهة و مرافقة الديناميكية الفلاحية للمنطقة من جهة اخرى، هذا وأكد السيد الوزير أن قطاع الفلاحة و بتوجيهات السيد فخامة رئيس الجمهورية يعتبر من بين اولويات الحكومة.

وقد قام سكان بلدية إشمول بتقديم هدية رمزية إلى فخامة رئيس الجمهورية ، تتمثل في بندقية استخدمت في اطلاق أولى رصاصات ثورة نوفمبر، وهذا وتشرف السيد وزير الداخلية بحمل رسالة الشكر والعرفان التي وجهوها إلى فخامة الرئيس.

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

في زيارة الى ولاية سطيف

شرع يوم الاحد 06 ماي 2018 وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي زيارته التفقدية التي دامت ثلاثة ايام بولاية سطيف، حيث كان في استقباله بالمطار الدولي 08 ماي 1945 السلطات المدنية و العسكرية للولاية.

خلال اليوم الاول من الزيارة وقف السيد الوزير على وتيرة انجاز مختلف المشاريع التنموية بالولاية و كذا واقع التكفل بالانشغالات السوسيو-اقتصادية للمواطنين.

و في هذا السياق، تنقل السيد الوزير الى اقاليم عدة بلديات اين قام بتدشين منشات جديدة خاصة بالأمن الوطني، الحماية المدنية و التربية الوطنية. كما اشرف على مراسيم توزيع السكنات بمختلف الصيغ لفائدة 1403 مستفيد بالإضافة الى ربط 1400 عائلة بشبكة الغاز الطبيعي.

اما فيما يخص الديناميكية الاقتصادية بالولاية زار السيد الوزير وحدة انتاج ميكانيكية، اين جدد عزم السلطات العمومية لمرافقة المستثمرين لخلق الثروة على المستوى المحلي و هذا تطبيقا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

كما عقد السيد الوزير لقاءا مع فعاليات المجتمع المدني اين اكد ان الولاية تعتبر نموذج للديناميكية الاقتصادية و التنموية الجديدة التي تندرج في اطار اصلاحات فخامة السيد رئيس الجمهورية مؤكدا دعم الدولة للشباب الحاملين للمشاريع و مرافقتهم.

وخلال اليوم الثاني من هاته الخرجة الميدانية اشرف معالي الوزير رفقة نظيره المكلف بالموارد المائية على وضع حجر الأساس لانجاز مشروعين للتزويد بالمياه الصالحة للشرب لفائدة عدة بلديات بعيدة عن مقر إقليم الولاية، كما اشرف السيد الوزير أيضاً على وضع حيز الخدمة شبكات توصيل الغاز الطبيعي لأكثر من 800 عائلة فضلا على تدشين العديد من البنى و الهياكل القاعدية ذات الصلة بالتنمية المحلية.

أما في ما يخص اليوم الثالث و الاخير من الزيارة اجتمع السيد نور الدين بدوي مع عناصر عن الحرس البلدي، قبل ان يقوم بتدشين ترامواي الولاية، كما شارك في مراسيم تخليد الذكرى 73 لمجازر 08 ماي 1945.

خلال اللقاء الذي عقده مع عناصر الحرس البلدي اكد السيد الوزير انه في إطار توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، سترافق الدولة عناصر الحرس البلدي وضحايا الإرهاب وستعمل على الاستجابة لانشغالاتهم، مشيرا في ذات السياق إلى أن العديد من الإنجازات قد تم تحقيقها لفائدة هذه الفئة.

كما قام السيد الوزير رفقة زميله وزير الاشغال العمومية و النقل على وضع حيز الخدمة ترامواي سطيف.

من جهة اخرى شارك السيد الوزير في المسيرة التي نظمت بالولاية تخليدا لذكرى مجازر 08 ماي 1945 باتباع نفس المسلك، انطلاقا من مسجد ابي ذر الغفاري الى وصولا الى النصب التذكاري المخلد لأول ضحية لتلك المجازر سعال بوزيد.

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

يتفقد وتيرة التنمية المحلية بولاية الطارف

تنقل وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي يوم الخميس 12 جويلية 2018 في زيارة عمل و تفقد إلى ولاية الطارف لتفقد وتيرة التنمية بالولاية. .

خلال معاينته للمركز الحدودي لأم الطبول ببلدية السوارخ ، الذي خضع لأشغال تهيئة و توسيع ،بما يسمح بتسهيل حركة المسافرين و ضمان الراحة و حسن الاستقبال للعابرين عبر هذا المركز الحدودي ، جدّد السيد الوزير إدانة الجزائر للاعتداء الارهابي الذي طال دورية للحرس الوطني التونسي و أكد بأن أمن تونس و حدودها هو من امن الجزائر ، موضحا في نفس السياق بأن التنسيق الجزائري-التونسي و التعاون في المجال الأمني دائم .

توجه وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بعدها إلى مركز التخييم الصيفي بطنقة بلدية القالة ، الذي يستقبل أطفال الجنوب و الهضاب العليا و كذا أبناء الحرس البلدي الذين يمضون عطلتهم الصيفية بالمنطقة ، حيث استغل المناسبة للتشديد على ضرورة الترويج لوجهة الجزائر السياحية.

خلال كلمة ألقاها بمناسبة لقاءه مع فعاليات المجتمع المدني بولاية الطارف أكد على تثمين كل الإنجازات التي شهدتها البلاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتي شملت كل ربوع الوطن و اثني على عناية فخامة رئيس الجمهورية التي يوليها الى المناطق الحدودية و حرصه على بضرورة مواصلة التنمية المحلية فيها .

الامين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

يقود لجنة وزراية مشتركة للوقوف على واقع التنمية المحلية بولاية الطارف

تنفيذا لالتزامات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية خلال زيارة العمل و التفقد التي قادته يوم 12 جويلية 2018 إلى ولاية الطارف، تنقل الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون، إلى ذات الولاية على رأس لجنة وزارية مشتركة بمعية السيد الأمين العام لوزارة الموارد المائية و السيد الأمين العام لوزارة البيئة و ممثل السيد الأمين العام لوزارة السكن بغية تقييم وتيرة التنمية المحلية بالولاية و مدى تنفيذ التعليمات المسداة من طرف السيد الوزير قصد ضمان تكفل أمثل باحتياجات مواطني الولاية .

و خلال الزيارة التي قادته إلى الولاية، تمت معاينة عديد المشاريع القاعدية المرتبطة بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، و برنامج السكن بالولاية في مختلف الصيغ لاسيما مدى تقدم أشغال التهيئة للمجمعات السكنية الريفية ، و كذا مدى تقدم الأشغال بالشطر المتبقي للطريق السيار شرق غرب، و كذا مختلف الترميمات و الأشغال التي تم إطلاقها على مستوى عديد المدارس الابتدائية تحضيرا للدخول المدرسي المقبل حيث ألح السيد الأمين العام للوزارة على ضرورة تنفيذ تعليمات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بخصوص توفير أمثل ظروف التمدرس للأطفال.

و في إطار تسيير موسم الاصطياف تم الاطلاع على برنامج الولاية و مختلف التحضيرات و المجهودات المبذولة قصد ضمان موسم مريح ، حيث ركز الأمين العام على ضرورة استغلال المؤهلات السياحية التي تزخر بها الولاية و الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمصطافين، كما قام الوفد في ذات الإطار بزيارة المخيم الصيفي التابع لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و الوقوف على ظروف استقبال و إقامة 5000 طفل من مختلف ولايات الجنوب و التأكد من توفر جميع شروط الصحة و السلامة على مستوى المخيم الصيفي.

كما خصص برنامج الزيارة لعرض برنامج الولاية في مجال مكافحة حرائق الغابات حيث تفقدت اللجنة الوزارية المشتركة مدى جاهزية فرق الحماية المدنية و مديرية للغابات و مختلف الإجراءات الاحترازية المتخذة حيث تم تدعيم الولاية برتلين متنقلين.و ستختتم الزيارة التفقدية بلقاء مع منتخبي الولاية و فعاليات المجتمع المدني قصد الاطلاع على انشغالاتهم .

الأمين العام لوزارة الداخلية في زيارة عمل لولاية بشار على رأس اللّجنة الوزارية متعددة القطاعات لمتابعة مشاريع التنمية المحلية

تنقّل الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون، في زيارة عمل ليومان ابتداء من يوم الاثنين 16 جويلية 2018 لولاية بشار، على رأس لجنة وزاريّة متعددة القطاعات مكلّفة بتتبّع واقع التنمية المحلية بولاية بشار.

خلال هذه الزيارة وقفت اللّجنة المكوّنة من السادة الأمناء العامين لوزارات السكن و العمران و المدينة، الموارد المائيّة، الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، النقل و الأشغال العمومية على مدى تقدم مختلف المشاريع التّنموية المحلية و سمحت بالاطلاع عليها و تقييمها قصد تقديم تقرير مفصل حولها.

على هامش الزيارة ذكر الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، السيد صلاح الدين دحمون، بالعناية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة لولايات الجنوب و كذا الاهتمام الذي تمنحه الحكومة للتكفل بكل انشغالات المواطنين لتحسين الإطار المعيشي للسكان و المحيط على مستوى ولاية بشار ، كما اشرف في ختام الزيارة على لقاء مع فعاليات المجتمع المدني للولاية سمح له بالاستماع و تسجيل مختلف انشغالات مواطني و شباب المنطقة .

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية

يشرف بولاية المدية على الانطلاق الرسمي لعملية توزيع 56 ألف وحدة سكنية

اشرف وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي رفقة وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد الوحيد طمار يوم الأربعاء 04 جويلية 2018 من ولاية المدية على الانطلاق الرسمي لعملية توزيع 56 ألف وحدة سكنية بمختلف الصيغ في ولايات الوطن بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال، و نظمت جميع ولايات الجمهورية مراسيم تسليم سكنات بمختلف الصيغ أشرف عليها السيدات و السادة الولاة.

بمناسبة إحياء الذكرى 56 لعيد الاستقلال تم توزيع 56.000 وحدة سكنية من مختلف الصيغ في كل ولايات الوطن. و وزعت كالأتي:

- ادرار 578 وحدة
- الشلف 886 وحدة
- الاغواط 661 وحدة
- ام البواقي 1.137 وحدة
- باتنة 5345 وحدة
- بجاية 757 وحدة
- بسكرة 2000 وحدة
- بشار 140 وحدة
- البليدة 506 وحدة
- البويرة 1341 وحدة
- تمنراست 659 وحدة
- تبسة 622 وحدة
- تلمسان 2351 وحدة
- تيارت 1313 وحدة
- تيزي وزو 1180 وحدة
- الجزائر 2000 وحدة
- الجلفة 1714 وحدة
- جيجل 262 وحدة
- سطيف 1183 وحدة
- سعيدة 1537 وحدة
- سيدي بلعباس 236 وحدة
- قالمة 1558 وحدة
- قسنطينة 1836 وحدة
- المدية 2000 وحدة
- معسكر 1304 وحدة
- ورقلة 600 وحدة
- وهران 2000 وحدة
- البيض 140 وحدة
- اليزي 226 وحدة
- برج بوعريريج 1546 وحدة
- بومرداس 1448 وحدة
- الطارف 2068 وحدة
- تندوف 400 وحدة
- تيسمسيلت 370 وحدة
- الوادي 1858 وحدة
- خنشلة 895 وحدة
- سوق اهراس 535 وحدة
- تيبازة 1020 وحدة
- ميلة 2025 وحدة
- عين الدفلى 1050 وحدة
- النعامة 400 وحدة
- غرداية 1745 وحدة
- غليزان 1140 وحدة

لقاءات جهوية لاثراء المشروع الاولي للنص المتعلق بالجماعات الاقليمية

ترأس الأمين العام لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد صلاح الدين دحمون اجتماع خاص بدراسة مشروع القانون المتعلق بالجماعات الإقليمية.

أشار السيد الأمين العام إلى أن هذا الأخير يضم كل التوجيهات و التعليمات المسداة من طرف السيد الوزير والذي أكد على ضرورة تبني جميع الأطراف المعنية بمقاربة شاملة و تشاركية في إعداد مضمون هذا النص و إثرائه بتحصيل إسهامات مديريات الوزارة، الخبراء الأكاديميين و الباحثين الجامعيين و كذا استلهام أحسن التجارب و الممارسات الدولية في هذا المجال.

كما يتضمن هذا المشروع الأولي الأبعاد و الأدوار الجديدة التي تدخل في إطار مخطط عمل الحكومة المنبثق من برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، و الرامية الى تعزيز اللامركزية و الديمقراطية التشاركية، تكريس عصرنة الإدارة، و تأكيد دور الجماعات المحلية الاقتصادي الجديد و كذا تثمين المورد البشري.

من جهة أخرى، الإعداد القانوني الأولي الذي عرض اليوم و الذي أتيح للإثراء على المستوى المركزي سيدعم بإسهامات المنتخبين المحليين و الإطارات المحلية عن طريق لقاءات جهوية ستنظم قريبا قبل إدراج المشروع في المسار القانوني المؤسساتي.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الاجتماع جمع مجمل الإطارات الممثلة لمديريات القطاع على غرار المديرية العامة للجماعات المحلية، المديرية العامة للحريات و الشؤون القانونية، المفتشية العامة و كذا ممثلين عن بعض الهيئات تحت الوصاية كالمدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة، المندوب الوطني للمخاطر الكبرى و المدير العام للمركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالسكان و التنمية.

قسنطينة
تحتضن اول اللقاءات الجهوية

تنفيذا لتعليمات وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي المسداة في 18 جانفي الاخير، تم يوم الاربعاء 25 افريل 2018 عقد اول اللقاءات الجهوية (الشرق) المتعلقة بإثراء مشروع القانون التمهيدي للجماعات الاقليمية بولاية قسنطينة.

اشرف على اشغال هذا اللقاء المفتش العام بالوزارة السيد عبدالرحمان صديني و شارك فيه والي ولاية قسنطينة، اطارات الوزارة، الامناء العامون، مدراء الادارة المحلية، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية الولائية و البلدية لولايات الشرق. كما تمحور الملتقى حول 3 ورشات : عدم التركيز الاداري و الحكامة المحلية، الاقتصاد المحلي و التنمية، الحكامة الإقليمية.

في مداخلته اشار السيد المفتش العام الى ان هذه المراجعة تأتي طبقا للتعديلات الدستورية التي أقرها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبدالعزيز بوتفليقة، في مجال الحكامة المحليّة و التسيير التشاركي و التنمية المستدامة، مبرزا انه سيتم اعتماد مقاربة جديدة في التسيير قائمة على تشجيع المبادرة الاقتصادية و خلق الثروة على المستوى المحلي.

هذا الملتقى الذي يندرج في اطارانتهاج مقاربة شاملة و تشاركية في مسار اعداد هذا النص الاساسي يهدف الى اشراك اكبر عدد من الفاعلين و المختصين بغرض الوصول الى نص قانوني يرتقي الى مستوى تطلعات المواطنين و يسمح للمجالس المنتخبة بخلق الثروة.

وهران
عقد اللقاء الجهوي الثاني

في إطار سلسلة اللقاءات الجهوية الخاصة بإثراء مشروع القانون التمهيدي للجماعات الإقليمية، تم يوم الاثنين 30 افريل 2018 عقد ثاني اللقاءات بولاية وهران و الخاص بولايات الغرب و الجنوب الغربي برئاسة المفتش العام بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد عبد الرحمان صديني.

شارك في أشغال هذا اللقاء والي ولاية وهران، إطارات الوزارة، الأمناء العامون، مدراء الإدارة المحلية، رؤساء الدوائر، رؤساء المجالس الشعبية الولائية و البلدية لولايات الغرب و الجنوب الغربي.

هذا الملتقى الذي يندرج في إطار انتهاج مقاربة شاملة و تشاركية في مسار إعداد هذا النص الأساسي يهدف إلى إشراك اكبر عدد من الفاعلين و المختصين بغرض الوصول إلى نص قانوني يرتقي إلى مستوى تطلعات المواطنين و يسمح للمجالس المنتخبة بخلق الثروة.

وزير الداخلية يؤكد على تعزيز التنمية الريفية و مرافقة أصحاب مشاريع الاستثمار الفلاحي

شارك وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي ، يوم الاثنين 23 افريل 2018 في أشغال الجلسات الوطنية للفلاحة ، التي نظمتها وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، تحت شعار «الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية.

في كلمة ألقاها بالمناسبة اشار السيد الوزير الى ما تم رصده من اغلفة مالية في اطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية من اجل إعطاء ديناميكية في مجال دعم التنمية الريفية ، والتي تمثلت في الربط بشبكة الغاز الطبيعي و الكهرباء ، مشاريع البناء الريفي ، شق الطرقات و فتح المسالك الريفية هذه التي تشكل أساس القاعدة الإنتاجية للأراضي الريفية ، و كذا دعم المشاريع الاستثمارية المصغرة و صيغ التمويل و القروض الممنوحة للمستثمرين الفلاحين التي ساهمت في بروز تجارب ناجحة في بعض الولايات .

كما أشاد السيد الوزير ببرنامج العمل الوطني المتكامل المتعلق بتعزيز التنمية الريفية، من خلال تبادل الخبرات مع جميع الجهات الفاعلة المعنية في سبيل تنمية اقتصادية مستدامة وشاملة للسكان ، و أشار السيد الوزير في هذا السياق الى ان المجال الفلاحي سيشكل مجالا يسمح بتفعيل الدور الاقتصادي للجماعات المحلية من خلال البرامج التكميلية المرافقة للاستثمار الفلاحي .

نحو تسيير عصري لعملية التضامن الخاصة بشهر رمضان

أشـرف مـعـالي وزيـر الـداخـلـيـة و الـجـمـاعـات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي يوم الاثنين 21 ماي 2018 على اجتماع موسع مع المدراء العامين وإطارات الإدارة المركزية بالوزارة ، وقف خلاله على سيرورة العملية التضامنية لشهر رمضان المعظم.

خلا عرض تقييمي قدمه بالمناسبة ، نوه المدير العام المكلف بمتابعة هذا الملف على ان العملية تسير في ظروف جيدة و قد تم الانطلاق فيها في وقت مبكر مقارنة بالسنوات الماضية , و اكد الوزير على ضرورة التكفل التام بالعائلات المعوزة خلال الشهر الفضيل و ذلك تنفيذا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المكرسة للدور الاجتماعي للدولة .

امر بالمناسبة السيد الوزير بتنصيب فوج عمل يضم كافة القطاعات المعنية يكلف بوضع جميع الميكانيزمات الكفيلة بمراجعة أسلوب توزيع هذه الاعانة الاجتماعية و ذلك تجسيدا لمشروع الحكومة الهادف الى تقديم إعانات مالية مباشرة للمعنيين ، ابتدءا من الموسم المقبل.

كما قدم للسيد الوزير عرضا حول النظام المعلوماتي الجديد المتعلق بتوزيع قفة رمضان لفائدة كافة بلديات الوطن و الذي يسمح بضمان تسيير عصري ناجع و شفاف للعملية من خلال مراقبة محتوى القفة و قائمة المستفيدين منها و حتى تاريخ الاستفادة وكذا مراجعة محتوى القفة من طرف المواطن المسلمة له.

تجدر الاشارة الى أن هذا الاجتماع الموسع سبقه اجتماعا اخر تنسيقيا برئاسة رئيس ديوان وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد عبد الحق ناصري الذي اجتمع يوم الأحد 06 ماي 2018 بإطارات الدائرة الوزارية على المستوى المركزي و على المستوى المحلي عبر تقنية التحاضر عن بعد قصد إسداء تعليمات صارمة خاصة بهذا الملف و التذكير بضرورة الالتزام بتعليمات السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و من ضمنها العمل من اجل توزيع قفة رمضان قبل حلول الشهر الكريم.

تسيير المدارس الابتدائية :

وزير الداخلية يترأس اجتماعا تنسيقيا جمعه بولاة الجمهورية

تـرأس وزير الداخلية و الجماعــات المحلية و التهيئة العمرانية السـيد نورالدين بدوي يوم الخميس 12 أفريل 2018 اجتماعا جمعه بالسادة ولاة الجمهورية باستخدام تقنية التحاضر عن بعد، وقد خصص جدول الأعمال لمناقشة موضوع «تسيير المدارس الابتدائية».

ومن هذا المنطلق وصف السيد الوزير قرار الحكومة القاضي بإحالة التسيير الكلي للمدارس الابتدائية إلى الجماعات المحلية بالتحدي الكبير الذي يتطلب تسخير كل الإمكانيات و الجهود من أجل جعل المؤسسة التعليمية الابتدائية مثالا للمنظومة التربوية، و تبعا لهذا قام بتوجيه تعليمات صارمة إلى كل الإطارات من المسئولين المركزيين على مستوى الوزارة وإلى الولاة و رؤساء المجالس المحلية من أجل العمل سويا بغية توفير كافة الشروط اللازمة لموسم دراسي ذو خصوصية نوعية .

و باعتبار المدرسة الابتدائية الخلية الأساسية والمنطلق الرئيسي لتقييم العمل على المستوى المحلي، أكد سيادة الوزير استعداد الوزارة لضمان المرافقة المالية للجماعات المحلية عن طريق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، كما عبر السيد نور الدين بدوي عن رفضه الكلي للتجاوزات المتعلقة بالتسيير الذي ينعكس لا محالة على أداء أبناء الوطن .

وفي هذا الإطار ثمن السيدات و السادة الولاة من خلال المداخلات التي قدموها النظام المعلوماتي الجديد المنجز من طرف وزارة الدّاخليّة و الرامي إلى تسهيل تسيير المدارس الابتدائية .

« اجتماع تنسيقي متعدد القطاعات حول التحضير للتقرير التقييمي الخاص بتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الاقليم»

ترأس يوم الأربعاء 18 أفريل 2018 المدير العام لتهيئة وجاذبية الإقليم السيد مجيد سعادة اجتماعا خصص لعرض حصيلة أشغال تقييم ، متابعة وتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030.

تندرج أشغال هذا الاجتماع في إطار وضع اللمسات الأخير على تقرير تقييم تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خلال خمس سنوات (2015-2011) وقد تم إعداد هذا التقرير من طرف الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم بمشاركة 5 لجان تقييم قطاعية.

تجدر الإشارة إلى أن إعداد هذا التقرير ، أتى تنفيذا لمقتضيات القانون المتضمن للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي ينص على تقييم دوري « كل 5 سنوات » ، وإن هذا الأخير الذي تعكف المديرية العامة لتهيئة وجاذبية الإقليم على إعداده رفقة اللجان القطاعية سيسمح بتحيين وتحسين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 من أجل التكيف مع التحديات الجديدة وذلك وفقا لرؤية متعددة القطاعات.

ورشات تكوين
في مجال اصلاح الهيكل التنظيمي لادارة البلدية

في اطار برنامج التعاون بين وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية و المركز الوطني للوظيفة العمومية الاقليمية الفرنسي، نظمت المديرية العامة للموارد البشرية و التكوين و القوانين الاساسية من 08 الى 11 افريل 2018 ، ورشات تكوين لفائدة اطارات الادارة المحلية و المركزية و كذا المنتخبين المحليين قصد الإسهام في إصلاح الهيكل التنظيمي لإدارة البلدية .

تهدف هذه الورشات التي يقودها خبراء من المركز الوطني للوظيفة العمومية الاقليمية الى نقل الخبرة الضرورية و اللازمة التي تسمح لمختلف الاطراف المتدخلة في مشروع تعديل الهيكل التنظيمي للبلديات من خلال تمكينهم من ادوات تشخيص الهيكل التنظيمي ، ادارة التغيير و بناء هيكلي تنظيمي جديد يتناسق مع المحيط الداخلي و الخارجي لكل بلدية مع احترام خصوصيات كل واحدة منها .

برنامج كابدال
يوم اعلامي حول دعم دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية

في إطار التعاون بين برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (كابدال) و وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية نظم يوم الخميس 12 افريل 2018 يوم إعلامي حول دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية على ضوء أحسن الممارسات و التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال .

جمع هذا اليوم الإعلامي عدد كبير من الخبراء الدوليين و الأكاديميين و ممثلي المنظمات المهنية و كذا مختلف القطاعات المتدخلة في مسار التنمية المحلية ، الذين استهلوا أشغال هذا اليوم الإعلامي بالإعراب عن تعازيهم الخالصة لأسر ضحايا تحطم الطائرة العسكرية بالأمس قرب مطار بوفاريك بالبليدة .

افتتح السيد المفتش العام لوزارة الداخلية السيد عبد الرحمان صديني ، أشغال هذا اليوم الإعلامي الذي تراسه بكلمة أشاد فيها بثراء التعاون بين قطاع الداخلية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية و كذا الاتحاد الاوروبي من خلال هذا المشروع الطموح لصالح الفاعلين المحليين الذي يتطلع إلى تلبية توقعات السلطات العمومية في تجسيد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المحلية و الديمقراطية التشاركية.

من جهته أكد ممثل وزارة الخارجية على نوعية هذا التعاون بالنظر الى مختلف المحاور المحلية، مذكرا بان التنمية المحلية تشكل احد أهم المحاور الإستراتيجية الخمسة المتضمنة في برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

في الأخير ، عبر المشاركون في هذا اليوم الإعلامي عن رضاهم و عن ثراء و تنوع هذا اللقاء الذي تميز بنقاش بناء قصد إضفاء ديناميكية جديدة الى التنمية المحلية .

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يشارك في افتتاح اشغال قمة المدن الذكية العالمية للاستثماروالتكنولوجيا

Smart Cities

شارك وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ، السيد نور الدين بدوي ، يوم الاربعاء 27 جوان 2018 ، في افتتاح أشغال قمة المدن الذكية العالمية للاستثمار والتكنولوجيا لعام smart cities 2018 المنظمة في إطار مشروع «الجزائر مدينة ذكية» الذي أطلقته ولاية الجزائر العاصمة، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبدالعزيز بوتفليقة بمركز المؤتمرات الدولي بالجزائر العاصمة، التي اشرف عليه السيد الوزير الأول احمد اويحي ، الى جانب عدد من الطاقم الحكومي و هذا في اطار العناية الخاصة التي يوليها فخامة السيد رئيس الجمهورية للشباب و تشجيعة الدائم لروح المقاولاتية لديهم.

اشار السيد الوزير الاول خلال مداخلته الى ضرورة تعبئة تكنولوجيات الرقمنة في خدمة التنمية، و هذا في اطار سياسة فخامة رئيس الجمهورية لاستغلال مزايا وفوائد الإقتصاد الرقمي الذي أصبح اقتصاد عالم اليوم و كذا استعداد الجزائر لتوفير شروط ومزايا أفضل لفائدة المستثمرين في التكنولوجيات الجديدة للإعلام، انطلاقا من دعم الشباب في إنشاء مؤسساتهم الصغيرة من خلال وضع موارد مالية ميسرة بقوة تحت تصرفهم، و كذا استقطاب كفاءاتنا المقيمة في الخارج للمساهمة بفعالية، انطلاقا من بلدان إقامتهم، في تنمية الجزائر في جميع المجالات. و التي تندرج من بين التدابير الإرادية الأخيرة التي اتخذها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لفائدة الجالية الوطنية في الخارج في مجال السكن والتشغيل أو الاستثمار.

و شكل هذا اللقاء فرصة لعرض المستجدات الأخيرة في التكنولوجيا واستراتيجيات الاستثمار كما سيسمح بمناقشة الاتجاهات الحالية، التحديات والأهداف المنشودة من إنشاء مدن ذكية وتبادل الخبرات المتعلقة بالتكنولوجيات وبيئة المدن الذكية و كذا التنسيق بين مختلف الخبراء من أجل استقطاب المغتربين الجزائريين لنقل كفاءاتهم ومهاراتهم إلى بلدهم الأصلي .

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية ينصب السيد مصطفى لهبيري مديرا عاما جديدا للأمن الوطني

اشرف يوم الأربعاء 27 جوان 2018 وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي على تنصيب المدير العام للأمن الوطني السيد مصطفى لهبيري بالمدرسة العليا للشرطة-علي تونسي خلفا للسيد عبد الغاني هامل.

و بهذه المناسبة تطرق السيد الوزير إلى السياسة الرشيدة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة التي حققت مكاسب عديدة لاسيما الأمن و الاستقرار اللذان تنعم بهما الدولة الجزائرية كما أشاد السيد الوزير بمؤسسات الدولة التي شكّلت حصنا منيعا يحمي الجزائر من المؤامرات التي تحاك ضدها ، منوّها بدورها في الحفاظ على مكسب الاستقرار.

ووجّه السيد الوزير في هذا الإطار الشكر الجزيل للسيد عبد الغني هامل على مجهوداته في خدمة جهاز الأمن الوطني ،و الذي اتسّم بالاحترافية خلال فترة إشرافه عليه . من جهة أخرى دعا السيد الوزير عناصر الجهاز الأمني إلى عدم ادخار أي جهد للعمل تحت قيادة رجل ثوري و مواصلة رفع التحديات.

وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية يشرف على حفل تخرج دفعة موحدة لأعوان الشرطة:

سيعرف جهاز الشرطة قفزة نوعية تحت قيادته الجديدة

أشرف وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي يوم الاحد 22 جويلية 2018 ، على حفل تخرج دفعة موحدة لأعوان الشرطة بمدرسة الشرطة بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة و التي سميت باسم المجاهد المرحوم «أحمد درايعية» .

بهذه المناسبة التي تصادفت مع الذكرى 56 لتأسيس الشرطة الجزائرية تم تقديم استعراضات شبه عسكرية للسيد الوزير الذي كان مرفوقا بالمدير العام للأمن الوطني السيد مصطفى لهبيري،أعضاء من الحكومة، إطارات مدنية و عسكرية و كذا ممثلين عن المجتمع المدني.

وفي كلمة له خلال إشرافه على حفل تخرج دفعة موحدة لأعوان الشرطة بمناسبة الذكرى الـ56 لتأسيس الشرطة الجزائرية، قال السيد بدوي بأن ما سايره هذا الجهاز طيلة مسيرته «أكسبه احترافية وتحكم ويقظة في الميدان (...) جعل منه مدرسة تستلهم منها عديد المؤسسات الشرطية في العالم، خاصة في منطقتنا العربية وقارتنا الإفريقية».

وأعرب الوزير عن قناعته بأن جهاز الشرطة «سيعرف قفزة نوعية تحت قيادته الجديدة»، مشيرا الى «العناية الكبيرة التي يوليها رئيس الجمهورية لجهاز الشرطة بمعية الاسلاك الأمنية الأخرى لأجل مرافقتها وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها، وفق خطط علمية وعملية محكمة حتى تكون في مستوى التحديات الراهنة».

وذكر في هذا الإطار بأن قوات الأمن «تسهر على تجسيد سلطة الدولة في الميدان، وفقا لما يمليه عليها القانون، كما أنها مطالبة بتطبيق قوانين الجمهورية خدمة لراحة وأمن المواطن وحفاظا على سكينته وطمأنينته التي لا يمكن التهاون في تحقيقها».

POLICE

وزير الداخلية يشارك الاطفال المرضى و نزلاء مركز الايواء

فرحة عيد الفطر المبارك

بمناسبة عيد الفطر المبارك، قام وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بـدوي يوم الجمعة 15 جوان 2018 بزيارة للأطفال المرضى بمستشفى جيلالي بلخنشير (بطرارية) بالأبيار وكذا نزلاء مركز ايواء الأشخاص دون مأوى بدالي ابراهيم بالجزائر العاصمة ، برفقة كل من وزيـرة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة السيدة غنية الدالية وكذا وزير الصحة والسكان واصلاح المستشفيات السيد مختار حسبلاوي الى جانب والي الجزائر العاصمة السيد عبد القادر زوخ, والمنتخبين المحليين، حيث تقاسم السيد الوزير والوفد الوزاري فرحة هذه المناسبة الدينية مع الأطفال والمسنين بتقديم هدايا رمزية.

على هامش هذه الزيارة، وجه السيد وزيـر الداخلية نـداءً للشعب الجزائري باستغلال هذه المناسبة الدينية من أجل تعزيز قيم التضامن والسلام والطمأنينة التي أرساها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وذلك بهدف رفع كل التحديات، ومن جهة أخرى، وجه معالي الوزير تحية تقدير لجميع أفراد الأسلاك الأمنية الذي يسهرون من أجل حماية الحدود وأمن البلاد وكذا ضمان الطمأنينة للمواطن عبر التراب الوطني.

و يهنئ اطارات القطاع و منتسبي اسلاك

الامن الوطني و الحماية المدنية

كما اشرف السيد الوزير يوم الأحد 17 جوان 2018 على حفل بمقر الوزارة بمناسبة عيد الفطر 2018، معبرا خلاله عن أحر تهانيه لجميع موظفي قطاعه الوزاري.

و خلال هذا الحفل الذي حضره المدير العام للامن الوطني السيد عبد الغاني هامل و المدير العام للحماية المدنية السيد مصطفى لهبيري و كذا اطارات الوزارة، حيا السيد الوزير النساء و الرجال الذين ساهموا في تحقيق الاهداف المسطرة. في هذا السياق أشاد السيد الوزير بهبة المواطنين التضامنية الذين رافقوا مختلف الفئات خلال الشهر الفضيل، متوجها بالمناسبة بتحية تقدير و عرفان لكافة الأسلاك الأمنية التي تسهر على حماية و ضمان امن و استقرار البلاد.

و من جهة أخرى أشرف السيد الوزير على حفل نظم على شرف كافة منتسبي الشرطة بحضور ، وذلك بالمدرسة العليا للشرطة-علي تونسي.

وخلال هذا الحفل، قدم معالي الوزير تهانيه لكل أفراد الأمن الوطني وعائلاتهم كما أثنى بشكل خاص على التضحيات والجهود المبذولة من قبل كافة عناصر هذا السلك من أجل الحفاظ على أمن واستقرار البلاد كما حثهم على مواصلة تفانيهم في خدمة المواطن.

الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة

الجزائر تفتخر اليوم وبكل اعتزاز بما حققته في مجال الاعلام

اشرف وزير الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي ، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة الموافق لـ 03 ماي من كل سنة على مراسيم حفل تكريمي لعدد من أعضاء الصحافة الوطنية .

وقال السيد بدوي في كلمة ألقاها خلال حفل تكريمي على شرف الأسرة الإعلامية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، أن «ما يشهده المحيط الإقليمي والدولي وما ينطوي عليه من رهانات مصيرية وتحديات تدفعنا أكثر من أي وقت مضى أن ندعو إعلامنا الوطني الى أن يضطلع إلى القيام بدور قوي لنقل الصورة الحقيقية للجزائر» وهي كما قال، «جزائر آمنة ومستقرة، واحدة موحدة، تصبو دائما الى غد أفضل بفضل سواعد أبنائها وبناتها بما في ذلك أصحاب المهام النبيلة والرسائل الصادقة عبر كامل ربوع الوطن».

الجزائر تفتخر اليوم وبكل اعتزاز بما حققته في مجال الاعلام

وذكّر السيد الوزير الأسرة الإعلامية بالتقدمات الكبرى المحققة في مجال حرية الصحافة و حماية أعضاء هذه العائلة بفضل الإصلاحات التي بادر بها فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، مما سمح بتحقيق الهدف المنشود وجسد المعنى الحقيقي لمبدأ حرية التعبير وكرس ثقافة الرأي والرأي الآخر .

وأكد الوزير في نفس السياق أن «الجزائر تفتخر اليوم وبكل اعتزاز بما حققته في مجال الاعلام»، مذكرا في هذا الاطار بدسترة حرية الصحافة بما «يكفل حقوق الصحفيين ويفتح المجال أمامهم واسعا للعمل بكل حرية في ظل احترام ثوابت الأمة وقيمها وفي ظل احترام قوانين الجمهورية» وعبر الوزير في الأخير عن تمنياته لأسرة الإعلام ب«مزيد من المهنية والابداع والتقدم» و ترحم بالمناسبة على أرواح شهداء الأسرة الإعلامية الذين سقطوا إبان الثورة التحريرية وخلال العشرية السوداء على يد الإرهاب، مؤكدا على أن هؤلاء «ناضلوا بالقلم والصوت والصورة وضحوا بحياتهم من أجل أن تبقى الجزائر واقفة شامخة»